

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

بعض المقالات التي نشرت للكاتب الدكتور بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم

خبير إقتصادي

وزارة المالية

سلطنة عمان

بعض الاعتقادات الخاطئة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دعوة للنقاش) (١)

في الغالب يؤمن الأفراد والأكاديميون والمصرفيون والمؤسسات المالية الأخرى وحتى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات ببعض التعميمات والاعتقادات الخاطئة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. في هذا المقال والذي يليه سنتناول بعضاً من هذه المفاهيم الخاطئة.

قلة رأس المال: هل هو العقبة الرئيسية للمشروع؟

صعوبة الحصول على القروض المصرفية تعتبر إحدى المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أن هنالك إشارات إلى ضعف فرص الوصول إلى الموارد المالية في القطاع المالي المنظم من جانب المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة لارتفاع معدل العجز في السداد وعلو تكلفة إدارة القروض الصغيرة. لهذا لجأ أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الأفراد الممولين الذين يأخذون أسعار فائدة عالية على القروض. في كثير من الأحيان يعتبر النقص في الموارد المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وهما، حيث لا يميل بعض أصحاب المشروعات إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لديهم. غير أن بعضهم استطاع استغلال ما لديهم من موارد مالية ضعيفة استغلالاً حسناً.

في كثير من الأحيان يعتقد أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الصناعي والتجاري أن قلة رأس المال هي العقبة الأساسية إن لم تكن العقبة الوحيدة للاستثمار. كثير من رجال الأعمال لم يتمكنوا من البدء في مشروعاتهم لأنهم لا يملكون رأس المال الأساسي، وبعض المشروعات تعمل بنجاح منقطع النظر نسبة لاستغلالها لرأس المال المتوفر لديها، على قلته، استغلالاً حسناً. يبدو أن معضلة رأس المال تختلف من منشأة إلى أخرى ومن مرحلة إنتاجية إلى مرحلة أخرى. بالرغم من أن أصحاب الأعمال الصغيرة يختلفون حول أسباب حاجتهم لرأس المال، فقد يشيرون بعدم مقدرتهم المالية في الاستثمار في أصول محدده وبالتالي تنعكس عندهم في نقص رأس المال. أصحاب الأعمال الصغيرة غالباً ما يشيرون لمشكلة واحدة ويعتقدون أن إيجاد الحل لهذه المشكلة سيجعل الوضع على ما يرام. غالباً ما يكون هذا المعوق مرتبطاً بالعوامل الخارجية وليست الداخلية. أي أنهم لا يتحدثون عن ضعفهم. لذلك يلومون ضعف التمويل عند فشل المشروع ولكنهم لا يسألون أنفسهم هل استغلوا الأموال التي بحوزتهم استغلالاً سليماً. فأصحاب المحال التجارية يحتفظون بمخزون من السلع غير المباعة، أغلبها سلع كمالية. كما أن بعضهم يقترض المال لشراء مثل هذه السلع دون أن تؤدي زيادة رأس المال إلى التأثير إيجاباً على معدلات الربحية. علي النقيض من ذلك نجد أن شريحة من أصحاب المشروعات استفادت من الاستغلال الأمثل لمواردهم المالية المحدودة وذلك بزيادة سرعة تداول رأس المال العامل. حجم رأس المال العامل يعتمد (مع ثبات العوامل

الأخرى) على دورانه، أى على طول المدة بين شراء المواد الخام وتحقيق عائد الإنتاج بعد بيعه. كلما كانت هذه المدة قصيرة، كلما زادت سرعة دوران رأس المال العامل (والتي تعتمد على طبيعة النشاط الإنتاجي والمدة الزمنية لبيع الإنتاج)، كلما كان البيع سريعاً. المثال لذلك هو صانع الأحذية الذي يشغل عاملاً واحداً وينتج مجموعة محددة من الأحذية يبيعها لتاجر قطاعي نقداً ليشتري بثمنها مواد خام لإنتاج دفعة أخرى في نفس اليوم لبيعها بالمشاء، وهكذا يكرر العملية في اليوم التالي. ويكون معدل دوران رأس المال في هذه الحالة مرتين في اليوم على الأقل. بالطبع إن عدم توفر رأس المال قد يكون عقبة في الإنتاج، ولكن الأهم من ذلك هو أن رأس المال متاح لدى المنشأة لا بد أن يستغل استغلالاً فعالاً قبل التفكير في توسيعه، باللجوء إلى القروض المصرفية التي تتطلب دفع سعر الفائدة بالإضافة إلى الحاجة للضمانات المصرفية.

لم تنجح معظم خدمات التمويل المؤسسي للأعمال الصغيرة والمتوسطة لا لأن أصحاب الأعمال لا يستغلون القروض استغلالاً حسناً يعود بعائد كبير يغطي التكاليف بما فيها سعر الفائدة، ولكن نتيجة للعلاقة التي تربط المؤسسات المالية بأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة. إذا كانت تكلفة البنوك لتقييم المشروع، الإشراف والتمويل والسداد لا يتغير بتغير حجم القرض. هل هذا يعني أن تكلفة القرض للمشروع الصغير أقل ربحية من القرض للمشروع الكبير؟ إذا لم يتوفر الضمان المناسب عند أصحاب المشاريع الصغيرة، مع تساوى تكلفة القروض، فهل يعني ذلك أن أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة غير مرغوبين للتمويل المؤسسي مقارنة بأصحاب الأعمال الكبيرة؟ في هذا الإطار هناك مسألتان هامتان :

١. هل من الضروري للنظام المصرفي دعم سعر الفائدة لأصحاب المنشآت الصغيرة؟
٢. هل يعتقد المصرفيون بأن صغار المستثمرين، ذوي الإمكانيات المادية الضعيفة، هم بالضرورة أقل مقدرة على الإيفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك في حالة عجز المشروع مقارنة بكبار المستثمرين؟ فيما يلي سنتقوم بتناول هاتين المسألتين.

هل هنالك ضرورة لدعم سعر الفائدة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

الأسباب الرئيسية لعدم الحصول على التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هو فرض الحكومة (أو البنك المركزي) سياسات تعمل على تحجيم الائتمان و التخليص الوهمي لأسعار الفائدة. عند سعر الفائدة المتدني، يكون الممولون أشد حذراً للمخاطرة ولذلك يرغبون فقط في إقراض المنشآت التي لديها الضمانات والسمعة في السداد. برامج القروض المدعومة تشجع أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة لاستعمال الموارد المالية بصورة مكثفة وغير منتجة، علاوة على أنها تقلل من فرص الادخار الشخصي، الذي يعتبر المصدر التقليدي لرأس المال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. و يرى آخرون أن تخفيض سعر الفائدة للمستثمرين يعتبر غير فعال خاصة عندما

يقارن هذا الانخفاض بالانخفاض المربع في دخول الممولين نتيجة لانخفاض أسعار الفائدة. إن أهمية القروض اعتبرت من جانب البعض طريقة هامة في إزالة المعوقات من عمليات المشروعات الصغيرة والمتوسطة (غياب ونقص الآلات والمعدات والمواد الخام وغيرها). إلى المستوى الذي يمكن القول فيه أن تخفيض أسعار الفائدة يعتبر أقل أهمية مقارنة بأهمية عمل هذه المنشآت في المقام الأول. لهذا السبب طالب البعض بتخفيف القبضة على التحكم في أسعار الفائدة ليعكس ذلك على تكلفة الموارد المالية للمستثمرين ذوي المخاطرة الكبيرة. هنالك اعتقاد الآن بأن استدامة التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لا بد أن يكون بسعر الفائدة السائد في السوق وليس سعر الفائدة الرمزي أو المدعوم. برامج القروض الناجحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هي التي تستوفي مقومات الاستدامة، الربحية والشروط التي لا تميل إلى جعل التمويل كمنحة أو هبة، وذلك عن طريق أخذ سعر فائدة يقابل تكلفة التمويل.

الإجابة على السؤال الخاص بضرورة أو عدم ضرورة خفض سعر الفائدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة فلنأخذ المثال التالي: نفترض أن لدينا مشروعا صغيرا في مجال توزيع الخضراوات، حيث يأخذ المستثمر الصغير قرضا من البنك ومقداره ١٠٠٠ وحدة مالية بسعر فائدة ١% في اليوم (٣٦٥% في العام) ليقوم بشراء وتوزيع الخضراوات يوميا، ليحصل على صافي ربح قدره ٢٠٠ وحدة مالية في اليوم. العائد اليومي (بعد خصم الفائدة) ١٩٠ وحدة مالية. إذا انخفض سعر الفائدة بمعدل ٥٠% (١٠ إلى ٥ وحدات مالية) فان العائد الصافي اليومي سيكون ١٩٥ بدلا عن ١٩٠ والزيادة النسبية في العائد الصافي اليومي بين سعري الفائدة الأعلى والأدنى تعادل ٢,٦٣%. نلاحظ هنا أن خفض سعر الفائدة بمعدل ٥٠% أدى إلى زيادة العائد الصافي اليومي ب ٢,٦٣% فقط. هذا يعني أن ربحية المنشآت الصغيرة لا تتأثر كثيرا بخفض سعر الفائدة، أى انه كلما قل رأس المال المستثمر، فان خفض سعر الفائدة لا يؤثر على زيادة معدل الربحية بنفس نسبة انخفاض سعر الفائدة. هذا ينطبق على أغلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحتاج لرأس مال ضعيف.

بعض الاعتقادات الخاطئة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (دعوة للنقاش) (٢)

في الموضوع السابق تحدثنا عن الاعتقاد الخاطي باعتبار رأس المال عقبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تناولنا عدم تأثير سعر الفائدة المنخفض على معدلات الربحية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. و في هذا الموضوع سنتناول الاعتقادات الخاطئة الأخرى والمتمثلة في الأهمية الوهمية للضمانات والاعتقاد الخاطي بعدم جدوى آلية الشراكة بالرغم من ميزاتها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لماذا الضمانات المصرفية في ظل العائد الكبير على الاستثمار؟

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحظى بمعدلات عالية لعوائد رأس المال المستثمر مقارنة بالمشروعات الكبيرة. علاوة على ذلك، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتميز بعلو إجمالي الإنتاجية والفعالية الاقتصادية الكلية، متمثلة في علو نسبة الإنتاج لرأس المال المستثمر. علو عائد رأس المال للمشروعات الصغيرة بالمقارنة مع المنشآت الكبيرة يوضح أحقية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتمويل اعتمادا على الفعالية الاقتصادية لرأس المال. هنالك حقيقة هامة وهي: انه كلما قل رأس المال ، كلما زاد العائد على رأس المال والعكس صحيح. الأمر المحير في أن عدم رغبة البنوك في تسليف المنشآت الصغيرة والمتوسطة يرجع إلى عدم توفر الضمانات المناسبة، في الوقت الذي يكون فيه معدل العائد على رأس المال المستثمر أكبر بكثير مقارنة بالمنشآت الكبيرة. إن علو معدلات العائد على رأس المال في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحقيقة يمثل ضمنا أفضل من الضمانات التقليدية، غير المتوفرة عند أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

إذا افترضنا أن صانع أحذية على سبيل المثال أخذ قرضا من البنك لتمويل رأس المال العامل (تغطية أجور ثلاثة عمال وشراء مواد خام) بمحدود ٢٠٠٠ وحدة مالية. و كان البيع الشهري ٣٥٠٠ وحدة مالية، فسيكون الربح الشهري ١٥٠٠ وحدة مالية. إذا كان البنك يتقاضى سعر فائدة شهري قدره ١٠% (أي ما يعادل ٢٠٠ وحدة مالية). فالربح الصافي الشهري سيكون ١٣٠٠ وحدة مالية (١٥٠٠ - ٢٠٠ وحدة مالية). العائد على الاستثمار الشهري ٦٥% (النسبة المئوية بين صافي الأرباح لرأس المال)، والسنوي ٧٨٠%. إذا كان هذا هو الحال، فهل هناك ضمنا لتسديد القرض أكثر من هذه العائدات الاستثمارية العالية؟ إذا ماذا تصر البنوك على افتراض أن المنتج الصغير أقل مقدرة على الإيفاء بالتزامه وتحرص على أخذ الضمانات الكافية بالرغم من عدم توفرها عند صغار المنتجين، علما بأن ما يعود على المنتج الصغير من استثماره للوحدة المالية أضعاف ما يعود على المنشآت كبيرة الحجم.

لماذا لم تجرب المصارف المنهجية القائمة على الشراكة بالرغم من تخطيها لعقبة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

كثير من معوقات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سببها علو تكلفة التمويل - تكلفة إدارة وتقديم القروض والتكلفة الناتجة من عدم المقدرة على السداد. هنالك ملاحظة هامة تتمثل في الثبات النسبي لتكلفة إدارة القرض نسبيا بصرف النظر عن حجم القرض. لهذا فقد اعتبرت المصارف أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من العملاء الذين يتسمون بالخطورة، علاوة على أنهم لا يقومون بحفظ مستندات بطريقة منتظمة، الشيء الذي يرغب فيه النظام المصرفي، ولذلك لا يستطيعون مقابلة متطلبات الضمانات التقليدية.

بعد التسليم بعدم مقدرة أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة بسداد القروض وعلو تكلفة التمويل لدى هذه الشريحة، أشارت أدبيات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ضرورة تشجيع النظام المصرفي لقرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق ما سمي "بصناديق ضمان القروض الصغيرة". بينما رأى البعض الآخر أن هذه الطريقة ربما تقوم بتحويل المخاطرة في تمويل القطاع من النظام المصرفي إلى الحكومة عن طريق صندوق الضمان الذي تقوم فيه الحكومة بالتصدي للمخاطرة مقابل رسوم يدفعها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بدلا عن محاولة تخفيض معدلات المخاطرة.

هنالك ملاحظة عامة وهي انه لا توجد محاولة جادة في تطوير نظام المصارف لمقابلة احتياجات العملاء من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا يعني عدم وجود ابتكارات من قبل البنوك التجارية لإدارة القروض الصغيرة. إن تجربة المشاركة في الأرباح والخسائر يمكن اعتبارها خطوة متقدمة من أجل تحقيق هدف صياغة المصارف لتتواءم مع متطلبات القروض صغيرة الحجم.

بالرغم من وجود طرق متعددة لتمويل هذا القطاع تمويلًا مؤسسياً يخدم القطاع ويقدم عائداً مجزياً للمؤسسات التمويلية، وبالرغم من نجاح هذه الطرق في تفادي الكثير من المعوقات التي تعترض تمويل القطاع، إلا أن هنالك بعض المعوقات مازالت موجودة. أولها أنه وفي حالة فشل المنشأة يفقد المالك مصدر دخله المعيشي ويكبل بالديون المصرفية. ثانياً عندما تكون معدلات التضخم عالية تكون قيمة القروض الحقيقية متدنية، حتى وإن كانت نسب السداد عالية واستطاعت المؤسسة المالية أن تغطي تكاليف التمويل من سعر الفائدة. نظام الشراكة يتفادي هذه المعوقات وذلك بمشاركة البنك للشريك في تحمل الخسائر، إن وجدت، مما لا يفقد المنتج دخله المعيشي كلياً. كما أن حساب أرباح المشاركة كنسبة من العائد الحالي للمشروع وليس قيمة القرض عند دفعه، يخدم الأغراض الربحية للمؤسسة المالية التي تمول القطاع. الشراكة لا تعدى أن تكون صورة مصغرة ذات مدة محددة وإسهامات محددة للشركاء الذين يتقاسمون الأرباح الناتجة حسب إسهاماتهم في رأس المال. في هذا النظام بدلا عن دفع عائد ثابت محدد سلفاً لاستغلال رأس المال (سعر الفائدة) وتحمل كل المخاطر المتعلقة باستثمار القرض، يشعر أصحاب

الأعمال الصغيرة بأنهم في وضع افضل إذا تم توزيع المخاطر بينهم وبين البنوك. بالرغم من هذه المزايا إلا أن هنالك عزوف في تنفيذ الشراكة لتضاف كآلية تمويلية بجانب التمويل بسعر الفائدة لتقديم القروض لأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

الخلاصة:

خلاصة القول أن الاعتقاد بعقبة رأس المال عند صغار المنتجين هو اعتقاد غير صحيح في كثير من الأحيان، لعدم النظر إلى أهمية استغلال ما هو متوفر من رأس المال استغلالاً حسناً. كما أن دعم سعر الفائدة المصرفي في حالة تمويل صغار المنتجين لا يعود بمنفعة كبيرة على هذه الشريحة الإنتاجية كما يعتقد الكثير من المهتمين بهذا القطاع. إضافة إلى ذلك فإن الاعتقاد المصرفي بعدم مقدرة هذا القطاع على الوفاء بالتزاماته اعتقاد خاطئ إذا نظرنا إلى العائد الكبير على الاستثمار في المنشأة الصغيرة. كما أن عدم اللجوء إلى الشراكة في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قلل كثيراً من مقدرة التمويل المؤسسي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

آفاق التمويل المصرفي بالمشاركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (١)

توصلت الدراسات إلى أن التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق صيغة المشاركة له فوائد عديدة، بالرغم من المعضلات الأساسية التي لا بد من إيجاد الحلول لها إذا كان هنالك اتجاه لتعميم هذه الصيغة التمويلية. طريقة المشاركة يمكن أن تكون مجال اهتمام المؤسسات المالية التقليدية، نسبة للاختلاف الطفيف بين المشاركة وترتيبات الشراكة التقليدية. إذا أخذنا النظام المعتمد على الشراكة في الأرباح والخسائر كواحد من نظم للتمويل، وليس نظاماً أيديولوجياً، يمكن أن يكون له تطبيقات عالمية، خاصة كإضافة للتمويل بسعر الفائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

في فترة التسعينات كان هنالك مناهج عديدة تسمح بالتمويل المؤسسي لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعيد الموارد المالية بطريقة تحقق الربح للمؤسسة المالية. بالرغم من التعديلات التي تمت للنظر في الكثير من المعضلات في التمويل صغير الحجم، إلا أن بعض المعضلات لازالت موجودة. أولاً، إذا فشل المشروع الصغير سيفقد المستثمر الصغير معيشته ويكبل بالديون المصرفية. ثانياً، عندما تكون معدلات التضخم عالية، تفقد القروض قيمتها الحقيقية، حتى في حالات السداد العالية وتغطية التكاليف التشغيلية للقروض. الشراكة في الأرباح والخسائر تعمل على تخطي هاتين المعضلتين. بالرغم من هذه الفوائد لم تلقى صيغة الشراكة قبول واسع.

النظام الإسلامي لا يعمل بالفائدة، ويوجه الجهود التمويله عن طريق الشراكة، والتي تأخذ طرق متعددة من أهمها نظام المشاركة. يمكن تعريف المشاركة بأنها "طريقة للشراكة بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو العمالة بهدف تقسيم الأرباح والتمتع بحقوق وواجبات متساوية". الاتفاق العقدي يتم لفترة زمنية محددة بين البنك (ويمثله الفرع) والشريك لاستغلال الموارد البشرية والمالية وتوزيع الأرباح أو الخسائر التي تتحقق حسب المشاركة في رأس المال والجهد البشري المبذول. النوع الآخر من المشاركة يسمى "المشاركة المتناقصة" والتي تتحول فيها ملكية أصول المشروع إلى الشريك بعد فترة معينة. يقوم الشريك باستغلال جزء من أرباحه بطريقة منظمه لشراء أسهم البنك في الأصول الثابتة، وتضاف المساهمات الجديدة في العقد.

المشاركة الإسلامية نوعان: عقديه وغير عقديه. هنا نتمم بالمشاركة العقديه (ليس بالضرورة رسميه أو مكتوبه)، والتي يكون فيها توزيع عادل للأرباح والخسائر بنسب يتفق عليها، والتي يكون فيها أيضاً واجبات وسلطات محددة. في هذا النوع من نظام التمويل الإسلامي، ليس بالضرورة أن يكون للأطراف أنصبة متساوية في رأس المال أو مسؤوليات متساوية لإدارة المشروع. كما أن الخسارة تقسم حسب الإسهامات. بالنسبة

للمساهمات، ليس فقط رأس المال العيني هو الذي يحكم المشاركة. في الواقع، العمالة، المهارة، والإدارة، والسمعة، و المقطرة على الافتراض يمكن أن تكون جزء من إسهامات الشركاء.

تحكم المشاركة بعقد يوقع من قبل الطرفين. عقد المشاركة مرن ودقيق وموسع ويوضح الإسهامات المالية والمستويات الإدارية، طريقة توزيع الخسائر و الأرباح المتوقعة، بالإضافة إلى الشروط الأخرى التي تحكم عمل المشاركة، والتي تشمل طريقة عمل المشاركة عن طريق الحساب المشترك والذي يتم فتحه باسم المشاركة، ويتم السحب وإضافة عائدات البيع كما اتفق عليه في خطة العقد. بالإضافة إلى ذلك، ينص العقد على التخزين المشترك للمواد الخام موضوع المشاركة وإضافة تكاليف التأمين إلى التكاليف الكلية. الخسارة، يتحملها الطرفان، إلا إذا كانت ناتجة عن الإهمال، سوء الاستعمال، أو تخطي لبنود العقد المتفق عليه من الطرف الذي يقوم بالإدارة، ففي هذه الحالة يتحمل هذا الطرف كل تبعات التلّف.

يختلف عقد المشاركة باختلاف نوعية المشروعات. كما يعتمد إسهام البنك والشريك على الاتفاق بينهما.

الجدول التالي (جدول رقم ١) يوضح مثال للمشاركة من البنك الإسلامي السوداني.

جدول رقم ١ : مشاركة استثمارية لشهر واحد لإنتاج أحمية نسائية (البنك الإسلامي السوداني ١٩٩٣) آلاف الجنيهات السودانية			
إجمالي	الشريك		
١٤٢٥ (%١٠٠)	٦٩٠ (%٤٨)	٧٣٥ (%٥٢)	١- المساهمات
٤٥٠			٢. صافي الأرباح ٣- توزيع الأرباح ٣٧% للإدارة
١٦٦,٥	١٣٥	-	٣٠% إسهام الشريك في الإدارة
	-	٣١,٥	٧% إسهام البنك في الإدارة
٢٨٣,٥	١٣٥	-	٦٣% أرباح المساهمات:
	-	١٤٨,٥	٣٠% إسهام الشريك في أرباح المساهمات ٣٣% إسهام البنك في أرباح المساهمات
٣١,٦%	٢٥%	٣٩%	٤- العائد على الاستثمار في الشهر
٣٧٩%	٢٩٤%	٤٦٩%	في العام

تعطى المشاركة المزايا التالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- (١) المرونة، العدالة، سهولة الفهم.
- (٢) تشمل الإنتاج والإدارة، لذلك تؤدي إلى زيادة الدخول للمجموعات التي لا تملك رأس المال.
- (٣) صيغة مناسبة لتمويل رأس المال العامل والثابت.

- (٤) تحافظ على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر.
- (٥) لا تتطلب ضمانات مشددة، ولا ترهق الشريك بالديون، أو الشيكات المؤجلة، أو أي ارتباطات أخرى.
- (٦) في المشاركة ليس من الضروري للشريك الإسهام المالي إذا قام بالإسهام العيني كالعمالة أو إهلاك الآلات.
- (٧) إذا فقد الشريك معيشتة في حالة الفشل الكامل للمشروع لا يطالب بالدفع.
- (٨) تمييز المشاركة بعائد عال على رأس المال للطرفين.

آفاق التمويل المصرفي بالمشاركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (٢)

هل يمكن للمشاركة من الوصول إلى النظام المعتمد على سعر الفائدة؟

في السودان تمت الدعوة إلى الشراكة الإسلامية لتمويل صغار المنتجين قبل حوالي ١٥ عاما قبل أسلمة النظام المصرفي. في الدراسة عن الحرفيين، قدم محمد هاشم عوض اقتراحات عديدة لتنمية هذا القطاع من بينها ضرورة وجود صندوق (يمكن أن يتطور إلى بنك) لتمويل الحرفيين تمويلًا ميسرًا اعتمادًا على صيغة المشاركة في الأرباح والخسائر. هذا الاقتراح له أهمية كبيرة هنا، لأنه يرى أن طريقة الشراكة في الأرباح والخسائر، بأي شكل من الأشكال، يمكن أن تطبق في النظام القائم على سعر الفائدة، دون الحاجة إلى تغيير هيكل البنك. قبل توضيح ذلك، يمكننا التطرق إلى الشراكة التقليدية وتوضيح خصائصها الأساسية والاختلافات (إن وجدت) بين الشراكة التقليدية والمشاركة الإسلامية.

يمكن تعريف الشراكة التقليدية " بارتباط اثنين أو أكثر لتحقيق الأرباح". عقد الشراكة التقليدية يشمل كيفية توزيع الأرباح والخسائر، وحجم ونسب رأس المال المساهم به من الأطراف، كما يوضح ما إذا كان هنالك سعر فائدة لرأس المال المساهم به، ونسبته، وهل للشريك الحق في مرتب أو عمولة، وإجراءات السحب من الحساب موضوع المشاركة و الطرق التي يجب اتباعها في حالة الوفاة أو انسحاب أحد الشركاء. الملامح الأساسية للشراكة التقليدية تتمثل في الآتي:

- (١) يمكن أن يكون الإسهام في شكل نقدي أو عيني أو في شكل سمعة المحل. حساب رأس المال يشمل الأموال التي ساهم بها الأطراف بالإضافة إلى أموال أخرى قد تأتي لاحقًا كمساهمات في المشروع.
- (٢) توزيع الأرباح والخسائر يتم عن طريق النسب الثابتة أو حسب إسهامات الشركاء في الخدمات ورأس مال المشروع أو كنسب من رأس المال في بداية ونهاية المدة الحسابية أو متوسطهما (أنظر المرجع رقم ٣).
- (٣) في المشاركة التقليدية يوزع العائد الصافي بين الشركاء بينما يكون المشروع مستمرًا. يسمح بالسحوبات (للاستهلاك الشخصي) والإضافات لرأس المال.
- (٤) إلا في حالات خاصة، بداية ونهاية المشروع غير محددین سلفًا، ولذلك لا يدونون في العقد بين الطرفين.

الجدول رقم (٢): الخصائص الأساسية للشراكة التقليدية والمشاركة الإسلامية

المشاركة	الشراكة التقليدية
اتفاق محدد المدة مع حقوق وواجبات.	اتفاق طويل المدى
١. رأس المال النقدي، العمالة والقيمة المالية للأصول	١. رأس المال، الأصول المالية و/أو السمعة
٢. يختلف حجم الإسهامات، ويمكن لأحد الشركاء أن يقدم إسهامًا غير نقديًا.	٢. يمكن السحب والإضافات لإسهامات رأس المال
٣. السحب والإضافات لرأس المال غير مسموح بها	

توزيع الأرباح	<p>١. عن طريق النسب الثابتة أو حسب إسهامات الشركاء . يتم توزيع الأرباح حسب إسهامات الشركاء، ويتم في الخدمات ورأس مال المشروع أو كنسب من رأس المال تحديد نسب الأرباح والخسائر مسبقا ولا يكن تغييرها في بداية ونهاية المشروع أو متوسطهما.</p> <p>٢. يوزع العائد الصافي على الشركاء بطريقة منتظمة، بينما يستمر العمل في المشروع.</p> <p>٣. للشركاء الحق في مرتب أو عمولات.</p> <p>١. يتم توزيع الأرباح حسب إسهامات الشركاء، ويتم في الخدمات ورأس مال المشروع أو كنسب من رأس المال تحديد نسب الأرباح والخسائر مسبقا ولا يكن تغييرها في بداية ونهاية المشروع أو متوسطهما.</p> <p>٢. يتم توزيع الأرباح بنهاية عمل المشروع. لا يحق للشركاء أخذ مرتب أو عمولات.</p> <p>٣. يتم توزيع الأرباح تقديرا للإسهامات المالية والجهود الإدارية.</p>
انتهاء مدة المشروع	غير معروف وغير مدون في العقد
الخصائص الأخرى	<p>١. الشراكة التقليدية تتم بين طرفين متكافئين.</p> <p>٢. محدودية السلطات والواجبات.</p> <p>٣. ملكية الأصول يمكن أن تحول إلى الشريك بعد دفع قيمة الأصول بطريقة منتظمة (في حالة المشاركة المتناقصة فقط).</p>

بعد معرفة الخصائص الأساسية للشراكة التقليدية، نتحول إلى معرفة الفرق بين المشاركة والشراكة التقليدية. الجدول رقم (٢) يوضح الفروقات الرئيسية بين المشاركة والشراكة التقليدية. الاختلاف الأساسي يكمن في أن الشراكات التقليدية لا تحدد بفترات معينة ، بيد أن المشاركة تنتهي بانتهاء الفترة المنصوص عليها في العقد.

الشراكة التقليدية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات، كلها تتأثر بطبيعة عمل المشروع وتحكم بواسطة قوانين ونظم حكومية: الشراكة، الشركات والمجمعات التعاونية، كلها تتفق مع نظام المشاركة في محدودية السلطات والواجبات، هذا يعني أن المساهمين لا يمكن أن يكونوا مسئولين عن أكثر من رأس المال الذي يستثمرونه في المشروع.

خلاصة القول، أن صيغة المشاركة غير المعروفة هي صورة مصغرة من الشراكة التقليدية ذات فترة محددة وإسهامات محددة. إذا كان النظام الإسلامي، والذي يحكم بواسطة المشاركة في الأرباح والخسائر وليس بسعر الفائدة الثابت، استطاع أن يعدل من الشراكة التقليدية لتمويل المشروعات الصغيرة، لماذا لم يستطع النظام القائم على سعر الفائدة تطبيق أي نوع من الشراكة ، معتمدا على الشراكة التقليدية لتمويل المشروعات الصغيرة؟ الاختلاف الأساسي بين المؤسسات المالية المعتمدة على سعر الفائدة وغير المعتمدة على سعر الفائدة هو أن العائد الثابت أو المحدد سلفا (سعر

الفائدة) وليس العائد غير المعلوم من الاستثمار (توزيع الأرباح والخسائر) هو الذي لا يحكم عمل النظام المصرفي الإسلامي. ولكن، ليس هنالك ما يمنع في تطويع نظام الشراكة لإيجاد آلية جديدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جنبا إلى جنب مع التمويل القائم على سعر الفائدة.

هنالك طريقة لتضمين الشراكة في النظام المعتمد على سعر الفائدة بدون الحاجة إلى تغيير الهيكل المصرفي، عن طريق فروع مستغله لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الشراكة، أو، إذا كان هذا الإجراء غير عملي، يمكن تخصيص قسم في أحد الفروع القائمة كمشروع تجريبي. هنالك معضلات أخرى في تطبيق صيغة المشاركة الإسلامية سنقوم بتناولها في الموضوع التالي.

آفاق التمويل المصرفي بالمشاركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (٣)

المشكلة الأساسية في تطبيق صيغة المشاركة الإسلامية تتمثل في ارتفاع كلفة متابعة ومراقبة المشروعات. لخفض العبء الإداري تم إنشاء فروع مصرفية لخدمة مناطق جغرافية محددة وتم وضع هذه الفروع حول مناطق المشروعات، كما تم تشغيل طرف ثالث لمتابعة المشروعات ليأخذ نسبة من عائدات المشاركة (أنظر المرجع رقم ١). هنالك اقتراح بتطبيق ضمان المجموعات والذي يمكن أن يخدم هدفين أساسيين مزدوجين كتخفيض التكاليف الإدارية كما يمثل ضمان ضد التهرب وسوء استغلال أموال الشراكة. رئيس المجموعة بالتعاون مع موظفي البنك يمكن أن يقوموا بمهام المتابعة.

المشكلة الأخرى تتمثل في إيجاد نسبة أرباح إدارة عادله للشريك. من حيث المبدأ، يتم تحديد نسبة الإدارة عن طريق التراضي بين البنك والشريك. في الواقع، فإن نسبة الإدارة تتحرك في المدى ٢٠ - ٣٠ بالمائة من الأرباح الكلية المتوقعة. هذه النسبة شبه الموحدة قد تكون في غير صالح البنك أو الشريك نسبة لان أعباء الإدارة تعتمد على نوعية المشروع.

البديل العادل يمكن حسابه من طريقة الفائض في حسابات نسبة الإدارة من الأرباح الكلية. وذلك بطرح أرباح المساهمات من الأرباح الكلية المتوقعة ثم قسمة الناتج على الأرباح الكلية المتوقعة. وضع نسبة الإدارة كفائض يتطلب معرفة العائد على الاستثمار لرأس المال المستثمر في العمليات المشابهة التي تمت تصفيتها (العائد على الاستثمار للوحدة المالية المستثمرة). بضرب حجم رأس المال المستثمر في العائد على الاستثمار للوحدة المالية من الاستثمار في العمليات المشابهة يمكن الحصول على أرباح المساهمات. يمكن للبنك إعطاء حوافز إضافية للشريك وذلك بتحديد أقصى حد للعائد على رأس المال يتخلى البنك عن أرباحه الزائدة فوق هذا الحد للشريك. في المصارف الإسلامية يمكن للشريك الحصول على حافز عن طريق رفع نسبة الإدارة إلى نسبة أعلى من النسبة التي تم تحديدها في عقد المشاركة. التعديل الذي نقترحه هنا عمليا وسهل التطبيق.

اقتراح آخر يتمثل في تقييم جهود الإدارة بالسعر الجاري في السوق الخلى ومن ثم يقسم هذا التقييم على الأرباح الكلية المتوقعة. يمكن استعمال الأوزان للمؤهلات، الخبرة، حجم رأس المال، حساسية المشروع كما يمكن إضافة حوافز أخرى لنسبة الإدارة. لتوضيح هذه الطريقة إذا كانت "م" هي القيمة السوقية لجهود الإدارة، "ر" هي الأرباح الكلية المتوقعة، فإن طريقة الحسابات السوقية هي: (م / ر) ١٠٠%.

الخلاصة:

من غير الصحيح النظر إلى البنوك الإسلامية والبنوك المعتمدة على سعر الفائدة نظره تنافسيه. يمكن للنظامين الاستفادة من بعضهم البعض، في الحدود التي لا تتعارض مع الأديان، لمصلحة العملاء بما فيهم أصحاب المنشآت الصغيرة. صيغة الشراكة في الأرباح والخسائر تمثل فرصة طيبة للتعاون بين النظام المصرفي الغربي المعتمد على سعر الفائدة والمؤسسات المالية الإسلامية.

تطبيق الصيغ الإسلامية لتمويل أصحاب المشروعات الصغيرة يواجه بعض المعوقات. السبب الأساسي لهذه المعوقات هو أن النظام الإسلامي تم من العدم، مع عدم وجود تجارب سابقة في الشراكة في الأرباح والخسائر يمكن التعلم منها. كما أوضحنا، هنالك كثير من المعضلات يجب العمل على حلها. هنالك حوجة إلى كثير من البحث العلمي لتطوير تطبيقات الصيغ الإسلامية إذا أردنا لها أن تتوسع وتكون أكثر نجاحا.

تطبيق طريقة الشراكة في الأرباح والخسائر في النظام المصرفي التقليدي يمكن أن يتم عن طريق أقسام خاصة داخل البنوك أو حتى يمكن قيام فروع متخصصة للتمويل بهذه الصيغة. بعض البنوك التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، و جنوب شرق آسيا قد بدأت بالفعل في إنشاء وحدات لتعمل بالطريقة الإسلامية. هذه تجربة يمكن أن تكون مفيدة.

حتى لا تقتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

كثر الحديث على نطاق العالم عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها آلية اقتصادية هامة لتحقيق أهداف منها التنويع الاقتصادي، معالجة الفقر، زيادة الدخل، تشغيل العمالة، إحلال الواردات السلعية، استغلال الموارد المحلية، تشجيع روح الابتكار، خلق اقتصاديات مترابطة قطاعيا وغيرها من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الهامة. هذا مما دعا كثير من الدول والمنظمات وبعض المشروعات للقيام ببرامج متعددة لتنمية المشروعات. بالرغم من البرامج المتعددة التي قامت على نطاق العالم، إلا أن برامج تنمية المشروعات لازالت تحت التجربة ولا يمكن الجزم بنجاح الكثير منها حتى الآن. كثير من هذه البرامج فشلت لأسباب متعددة. في هذا المقال سنسلط الضوء على بعض أسباب الفشل من وجهة نظرنا.

في البدء يمكن القول بان تنمية المشروعات كما يفهمها العاملون بالمؤسسات الداعمة (البنوك، الغرف التجارية، المؤسسات الأخرى وحتى الأكاديميون) تختلف عن تلك التي يفهمها أصحاب الأعمال أنفسهم والذين بدأوا المشروع وعرفوا ظروفه وملابساته وتحملوا مخاطره وتعلموا الكثير من تجاربه. الفئة الأولى هي الفئة التي تراقب المباراة والفئة الثانية تمثل اللاعبين أنفسهم والذين يعرفون ظروف وملابسات الملعب أكثر من غيرهم. في الحقيقة، أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة موجودة في الأصل بدون أن يكون هنالك جهد يذكر في تنميتها وحتى عهد قريب. أي أن هذا الجهد الذي يتم هذا الأيام على نطاق العالم لتنمية المشروعات يجب أن يفهم بأنه جهد مكمل وليس أساسى لقيام مشروعات، عكس ما يرى الكثير من الداعمين لهذا القطاع الاقتصادي الهام.

على نطاق العالم هنالك اتجاه واضح في الاهتمام بتنمية المشروعات بأكثر مما يجب. إذا حاولنا مساعدة المشروعات أكثر من اللازم نقوم بإضعافها، لذا يجب أن لا نكون السبب في قتلها وقتل روح الابتكار فيها. المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناجحة على نطاق العالم هي المشروعات التي لم تنل مساعدة كبيرة في الأساس، وهى التي تلجأ إلى تحقيق الأرباح كشرط أساسى لقيام المشروع. من غير المفيد مساعدة المنشأة غير المتجهة نحو تحقيق الأرباح لأنها سوف لا تقوم بتغطية تكاليف مساعدتها. على العكس يجب مساعدة المشاريع التي تحمل معنى منشأه، أي التي تقيم تكلفتها وعائدها وتسعى للربح. حتى البرامج الناجحة في دعم المشروعات هي التي تغطى تكلفتها وتعمل على إيجاد هامش ربح معقول للجهة التي تقوم بهذه البرامج. كما أن من أهم شروط نجاح البرامج لتنمية المشروعات أن تكون تكاليفها أقل من منفعتها. ولذلك لا بد أن تدفع المنشآت على الخدمات التي تقدم لها من قبل الجهات الداعمة حتى ولو كانت جهات حكومية. البرامج المدعومة غالبا ما تفشل، كما أن الأفراد والمنشآت يقدرن الخدمة ويقومون بالاستفادة منها إذا كانت مدفوعة الأجر، بصرف النظر عن مصدرها حكومي أو خاص.

من التجارب العالمية في تنمية المشروعات ما يتعلق بالدعم الحكومي. يجب ألا تدعم الحكومات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنفسها لان الهيكل الإداري للحكومات يختلف من الهيكل الإداري للمشروعات، لذلك لا يتناسب مع الدعم. التجربة العالمية أوضحت أن الحكومات لم تنجح في مجال التمويل أو التدريب. دور الحكومة يجب أن يتمثل في خلق الجو الملائم عن طريق السياسات ودعم المؤسسات التي تقوم بالعمل نيابة عنها. تجربة المؤسسات المساعدة أوضحت أن أنسب مؤسسه لمساعدة مؤسسة صغيرة أو متوسطة هي مؤسسة أخرى أو منشأة أخرى. المؤسسات الكبيرة المحلية والأجنبية هي الأفضل في مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها لان ذلك يمثل جزءا من الأنشطة المربحة لهذه المؤسسات، ولأنها تعرف كيف تقوم بهذا العمل بفعالية عالية. الجمعيات، الغرف التجارية وجمعيات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور مكمل أو حليف للحكومة وليس منافسا لها كما يعتقد في كثير من الأحيان. من أجل تنمية المشروعات يستحسن أن تقوم الحكومات بدعم هذه الجمعيات والغرف والمجموعات ولكن يجب ألا تحاول أن تحل محلها. المؤسسات المساعدة يجب أن تركز نفسها في نشاط واحد تسيطر عليه وتؤديه بفعالية. كما يجب أن لا تقوم بعدة نشاطات لتنمية المشروعات في آن واحد. البنوك يجب ألا تتخصص في تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحكومة ليست مناسبة لتقديم خدمات القروض.

البرامج التمويلية من أهم برامج الدعم للمؤسسات على نطاق العالم. التمويل أساسي في تنمية المشروعات، ولكن هذا العامل في كثير من الأحيان مبالغ فيه. كثير من المشروعات لا تقوم بالاستفادة الكاملة من التمويل خاصة التي لم تستغل رأس المال المتوفر لديها بصورة فعالة. التجارب العالمية أوضحت أن عامل التمويل أكثر أهميه للمشروعات القائمة وليس للمشروعات الناشئة. إن امتحان بداية المشروع واستمراره بدونه مساعدة هو أكبر دليل على نجاحه ومن ثم على أهمية تقديم الدعم له لكي يتوسع، لكن لا بد أن يكون هذا الدعم معقولا، جزئيا، متناقضا، وغير دائم. بعد فتره محدده لا بد من وقف الدعم لأنه ناجح لذلك لا بد أن يقف، أو لأنه غير ناجح لا بد له أيضا أن يقف. هذا يعني أنه وفي كلا الحالتين لا بد أن يكون الدعم مؤقتا.

بالرغم من أهمية التدريب، إلا أنه لا يجب أن يكون شرطا لحصول المنشأة على التمويل. في هذه الحالة سيكون اهتمام المستثمرين منصبا على الحصول على شهادة التدريب ليكونوا قادرين على الحصول على التمويل أكثر من الفائدة التي يجنوها من التدريب، خاصة عندما يقدم التدريب عن طريق الجهات الحكومية. كما أن تعدد مجالات المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجعل من الصعب تنويع برامج التدريب لتناسب هذه المجالات. على كل وبالرغم من ضيق فرص التدريب، إلا أنه يجب أن يكون مفيدا وطريقته يجب أن تخدم أصحاب الأعمال. التدريب التقليدي الذي يقدم مجانا لا معنى له وكذلك التدريب الذي إذا قدم برسوم لا يجد أي رغبة من الجهة المستهدفة في الاستفادة منها. إذا كان هدف التدريب هو جعل المنتج يبدأ مشروعا، فهو غير ناجح، لأننا لن نخلق أصحاب أعمال عن طريق التدريب ولكننا قد نساعد أصحاب الأعمال القائمين والذين لديهم رغبة في المساعدة وقادرين على دفع قيمتها.

معوقات تطبيق تجربة (جرامين) لتمويل المشروعات العربية الصغيرة

في مقال بجريدة الجريدة الخليج، العدد ٧٧٤٢ تحت عنوان (بنوك الفقراء التعاونية مدخل فعال لتنشيط اقتصاديات الدول النامية والغنية) تحدث الدكتور لويس حبيقه عن تجربة (جرامين) في تمويل المشروعات الصغيرة للفقراء الريفيين في بنغلاديش، كما أشار الكاتب إلى فشل الإقراض الرسمي، وتساءل لماذا لا ندخل تجربة (جرامين) إلى العالم العربي؟ هنا سنحاول ان نتعرض للمعوقات التي تمنع من ذلك.

الخصائص الأساسية التي يقوم عليها مصرف (جرامين) تتمثل في نظام تمويل المجموعات التي تتكون من ٥ أفراد من نفس الجنس من الفقراء مع تحيز واضح للنساء. كل ٦ مجموعات تكون مركز واحد (٣٠ عضوا) وكل فرد له الحق في اختيار مجموعته والتي تكون مسؤولة عن فشل أي فرد من مجموعتها في السداد في الوقت المحدد (أسبوعا). يدرّب أعضاء المجموعة لمدة أسبوع أو أسبوعين. بالإضافة إلى برنامج الإقراض هنالك ادخار إجباري أسبوعي للمجموعة، كما يمكن لأي فرد في المجموعة الاقراض منه بغرض الاستهلاك أو الاستثمار، وذلك بعد موافقة بقية أعضاء المجموعة. يتم انتخاب مكاتب المجموعات ورؤساء المراكز بالتناوب سنويا. يتميز مصرف (جرامين) بالبساطة وعدم التعقيد في الإجراءات وسهولة الوصول إليه وأمانته في التمويل ووضوح رؤيته. حديثنا هنالك محاولات تمت في نيبال بواسطة البنك المركزي لتمويل الأسر ذات الدخل المنخفض على غرار تجربة جرامين. لهذا فقد تم إنشاء مصرفين حكوميين لهذا الغرض ومصرفين بواسطة المنظمات غير الحكومية. هذه المصارف استطاعت أن تغطي ١٤٠٠٠ أسرة بنهاية العام ١٩٩٤. ولكن وبشهادة المؤسسين أن المصارف التي أقيمت على غرار (جرامين) وتم تمويلها من قبل الحكومة فشلت لعدم المرونة والتدخل الإداري والسياسي، وبالعكس فان المصارف التي أنشأت بواسطة المنظمات غير الحكومية أثبتت بعض النجاح. المحاولات التي تمت في التسعينات لاستنساخ تجربة (جرامين) الناجحة في آسيا تمت في أربعة تجارب في كل من نيبال، الهند وفيتنام. قبل هذا التاريخ كان هنالك مالا يقل عن ٨ تجارب استنساخيه في آسيا، ثلاثة منها في ماليزيا منها التجربة المعروفة باسم أمانة اختيار التي بدأت في العام ١٩٨٧، بالإضافة إلى الفلبين واندونيسيا وسريلانكا. هذا بالإضافة إلى تجارب عديدة يصعب حصرها في أفريقيا (منها كينيا، أثيوبيا، السودان، ملاوي، تنزانيا)، ودول أمريكا اللاتينية (منها السلفادور، بيرو، جواتيمالا، كولومبيا، بوليفيا، شيلي، مكسيكو، والاكوادور).

في الحقيقة، وبالرغم من النجاح الذي تحقق لتجربة (جرامين) في بنغلاديش، إلا أن التجارب التي حاولت استنساخ هذه التجربة لم تخلو من الفشل، إن لم يكن المعوقات. إذا كانت هنالك أي محاولات مستقبلية من جانب الدول العربية لاستنساخ هذه التجربة لا بد لهذه المحاولات من معرفة ومعالجة المعوقات التالية:

١ من الصعوبة أن نجد في أي دولة عربية، كما هو الحال في الدول التي قامت بتطبيق هذه التجربة، الوضع

- الاجتماعي والاقتصادي الذي يحكم بنغلاديش والخصائص التي تحكم الفقراء الريفيين هنالك.
- ٢ نجاح تجربة (جرامين) اعتمدت أساسا على القيادة الواعية بأهمية التمويل المؤسسي غير المدعوم وبآلياته وبطرق استدامته. هذه القيادة متمثلة في البروفيسور محمد يونس، مؤسس التجربة. ذلك الشخص يتميز بمكونات شخصية فريدة قل ما توجد في شخص آخر.
- ٣ تكرار تجربة (جرامين) تعتمد على الطلب على القروض غير المدعومة ومقدرة النساء في المجتمعات الفقيرة في استثمار الأموال الضعيفة التي تتوفر لديهم من التمويل المؤسسي بطريقة مربحة وأمينية، مع ضرورة إيجاد مشروعات استثمارية مربحة.
- ٤ كفية قيام نظام تمويلي غير مكلف لتقييم مقدرة الأفراد على السداد وتقليل المخاطرة وزيادة معدلات السداد يعتمد على المعرفة المحلية بأفراد المجتمع والضغط من المجموعة.
- ٥ استنساخ تجربة (جرامين) مشروط أيضا بقيام نظام فعال، كما هو الحال في مصرف جرامين، لتحويل تبعات الإخفاق في السداد من البنك إلى المقترض.
- ٦ لزوع الخصائص الأساسية للتجربة في العالم العربي نحتاج إلى ضمانات قوية باستمرارها واستدامتها. المحاولات التي تمت في بعض الدول العربية وتذكر منها تجربة منظمة الدعوة الإسلامية وسط النازحين بالخرطوم أثبتت أن هناك صعوبة في الاستدامة حتى إذا كان هنالك دعم من الدولة لان نظرة الفقراء في عالمنا العربي لمثل هذا النوع من التمويل نظرة لا تختلف عن نظرتهم نحو الدعم وليس التمويل الذي يتم يسدد بسعر الفائدة الجاري.
- ٧ قيام تجربة (جرامين) في العالم العربي مرتبطة بتفعيل النظام الصارم في التعامل بين رئيس المجموعة وأعضاء المجموعة الممولة كما هو الحال في نظام (جرامين). هذا النظام أشبه بالنظام العسكري في التعامل والانضباط.

من الواضح أنه، وللأسباب أعلاه، إن تجربة جرامين في الوطن العربي لم تنال حظا كبيرا، كما أن التجارب التي طبقت في العالم العربي، على قلتها، لم يتم التعرف عليها. على العكس لجأت أغلب المصارف العربية، وبعد التسليم بعدم مقدرة المقترض الصغير على السداد وعلو تكلفة التمويل صغير الحجم، لجأت إلى قيام ما سمي "بصناديق الضمان للقروض الصغيرة" والتي حولت المخاطر من النظام المصرفي إلى الحكومات، ولم تقم بتقليل مخاطر عدم أو تأخير السداد. نحن نرى أن هنالك فرصة مواتية يمكن تجربتها في العالم العربي، خاصة في الدول العربية الفقيرة، وذلك عن طريق زرع الخصائص الأساسية لتجربة (جرامين) ودمجها مع الظروف المحلية والخصائص التي تميز المقترض الريفي في الوطن العربي. تجربة (جرامين) إذا تم دمجها مع التمويل بنظام الشراكة بين المصرف وأفراد المجموعة بمختلف أنواعها ومسمياتها في شكل مجموعات كما هو الحال في تجربة (جرامين) فإن نتائجها قد تكون أفضل. هذا ما نقوم بدراسته الآن.

هل يمكن إنشاء بنوك للفقراء!؟

كثر الحديث في هذه الأيام عن التصدي لظاهرة الفقر على نطاق العالم. من الطرق المقترحة في كثير من الدول منح قروض مالية صغيرة الحجم لمساعدة الفقراء في إقامة مشاريع مدره للدخل عن طريق مصارف متخصصة. كما اقترح أن تقوم هذه المصارف بخدمات التمويل للفقراء بطرق غير تقليديه تأخذ مسألة القروض كقضية "اجتماعية" و"إنسانية" تتم بطريقة "ميسره" مع مراعاة ظروف الفقراء وطريقة السداد المريحة. كما أضيف لعمل مثل هذه المصارف السعي لاكتشاف قدرات وإمكانيات الفقراء وتشجيع الادخار لدى هذه الطبقات ودراسة المشروعات والقيام بكل ما هو مطلوب لإنجاح المشروعات من تسويق وتدريب وتمويل وخلافه.

في البدء لابد من الإشارة إلى أن المصارف المقترحة لا تخرج عن كونها مصارف مملوكة للدولة أو مصارف مموله بواسطة المنظمات غير الحكومية أو مصارف قطاع خاص تهدف للربحية. السؤال هو: كيف لمثل هذه المصارف أن تعمل بطريق غير تقليدية وتحقق أرباح في نفس الوقت؟ وما هو الممول وهل هذه المصارف مستغلة في تمويلها وإدارتها أم تخضع لإشراف جهات أخرى؟ وما هو الهدف من التمويل؟ هل هو منحة أم تمويل بغرض تحقيق الأرباح؟ وكيف للمصرف الذي يتعامل بشروط أقل من الشروط التي يملها عليه السوق أن يحقق أرباحاً وبذلك يستطيع أن يحقق الاستدامة للمشروع. المنظمات غير الحكومية الإقليمية والمحلية والدولية وصناديق التمويل الخاصة، وبالرغم من أنها جاءت في الأساس لمساعدة الفقراء في الدول النامية إلا أنها لجأت إلى تنظيم الفقراء المنتجين في شكل جمعيات وألزمتهم بنظام الادخار الإجباري للتأكد من جديتهم وأخذت سعر فائدة أقرب لسعر الفائدة التجاري وذلك بعد أن وصلت إلى قناعات أن التمويل المدعوم لا يساعد الجهة المستهدفة للاستفادة من القروض المقدمة، لأن النظره إلية ستكون كالنظرة إلى المنحة التي تقدم بدون عائد، كما أنه أيضا لا يساعد المنظمات على الاستدامة في تقديم مثل هذا الخدمة. هنالك قناعات غير صحيحة تولدت لدى الكثير من الذين يقترحون إنشاء بنوك للفقراء لتمويل مشاريعهم بأن كل الفقراء أهل لذلك عن طريق قناعتهم بان الفقراء يعرفون طريق الإنتاج أو عن طريق قناعتهم بان المصرف يمكن أن يقوم بتدريبهم ليدخلوا مجالات الإنتاج. كما أن هنالك قناعة أيضا بأن هنالك فرص واسعة لتسويق المنتجات التي ينتجها الفقراء وان "ثقافة القروض المؤسسية" منتشرة وسط الفقراء، وان الفقراء لا يعرفون إمكانياتهم وقدراتهم ومهاراتهم الإنتاجية والعملية ويحتاجون لمثل هذه البنوك لاكتشافها. في حقيقة الأمر، أثبتت التجارب أن المنتجات التي تنتج بواسطة الأسر الفقيرة ضعيفة العينات والتسويق وان جزء كبير من الفقراء ليس لديهم المهارة والخبرة اللازميتين للإنتاج، وان التدريب قصير الأجل من أجل منح التمويل يلجأ إلية الفقراء وغيرهم من صغار المنتجين ليس لكسب المهارات بل للفوز بالتمويل. هذا لا يعني أن كل الفقراء غير جديرين بالتمويل ولكن هذا الأمر مبالغ فيه لان نسبة الفقراء التي تملك المهارات والخبره ولها الرغبة في عمل مشروع إنتاجي أو خدمي يحمل صفة "تجاري" نسبة ضعيفة جدا في كل البلدان الفقيرة. وكلنا يعلم أن واحدا

من أسباب الفقر الأساسية يكمن في عدم توفر المهارات والخبرات اللازمة للإنتاج وتوفير دخل ثابت عند كثير من الفقراء. حتى إذا تم تمويل كل الفقراء فإن المؤسسة التمويلية لا تضمن الاستدامة لأن نسبة الإخفاق في السداد وتكلفة القروض ستكون كبيرة. كما إن الفقراء لا يتعاملون مع التمويل المؤسسي ويشكلون أخطر شريحة لحاجتهم الماسة لهذه القروض في الصرف اليومي على الحاجيات الأساسية. بالإضافة إلى أن هنالك خطأ شائع بان المصرف يمكن أن يقوم بكل احتياجات المشاريع من تمويل وتدريب وتسويق وخلافه، حيث أثبتت التجارب أن المؤسسة الناجحة إلى تعمل على مساعدة المشروعات المتناهية الصغر لا بد أن تخصص في جانب واحد فالمصارف لا تصلح للتدريب والتسويق. وإذا لجأت إلى طرف ثالث فإن ذلك لا يتم إلا بدفع تكلفة هذه الخدمات تجارياً. وحتى لا تقتل مثل هذه الأفكار وحتى لا تنضرب الشريحة المنتجة من الفقراء يجب التفكير فيها بعقل وليس بعواطف مراعاة في ذلك التجارب العالمية الفاشلة التي حاولت مساعدة الفقراء عن طريق القروض المؤسسية قبل التجارب الناجحة.

الجدل الدائر الآن ليس في أهمية المشروعات المتناهية الصغر في معالجة الفقر بل في نوعية وحرمة المساعدات التي تقدم لهذا القطاع من تمويل وإرشاد وتدريب وتسويق وخلافه، ونوعية المؤسسات التي يجب أن تقدم هذه المساعدات وطريقة تقديمها وعائد تلك الخدمات للمؤسسات التي تقدمها، هل هو عائد مناسب يدعوها إلى الاستمرار في تقديم هذه الخدمات ؟ قد توفر آلية المشروعات المتناهية الصغر فرصة مناسبة في معالجة الفقر، إلا أن هنالك معضلات عملية تتلخص وفي الأساس في ضرورة وجود التمويل غير المدعوم وبالجمم الكبير، لأن التمويل المدعوم أو المقدم في شكل منحة أثبت عدم جدواه. النجاح الكبير الذي تحقّق لبنك (جرامين) بينغلادش اعتمد على التمويل المؤسسي بسعر الفائدة الجاري والذي بلغ حوالي ١٦ بالمائة في العام ولكن بدون ضمانات خارج ضمانات المجموعة. خلاصة القول أن مساعدة الفقراء كالعادة تتم في شكل منح غير قابله للاسترداد عن طريق الحكومات أو المنظمات. ولكن فكرة إنشاء مصرف متخصص يمنح التمويل لشريحة الفقراء تقبل أن تتعامل بالشروط التجارية في منح التمويل ولديها المهارات والخبرات اللازمة قد يوفر التمويل للقادرين على السداد ويضمن استمرارية المشروع. إما أن يكون هنالك مصرف لمساعدة كل الفقراء أو كل من يتقدم بطلب التمويل وبشروط ميسره فإن نهايته ستكون الإفلاس وسوف لا يقدم الخدمة التي من أجلها قام على المدى البعيد، لان تكلفة المشروع قد تكون أكبر من عائده. الحل الآخر والذي يضمن الاستدامة وتخفيض تكاليف التمويل يكمن في أن يكون عن طريق المصارف القائمة بتوسيع قاعدة التمويل فيها عن طريق زيادة رأسمالها وودائعها لتشمل الفقراء القادرين والراغبين في الاستثمار صغير الحجم وذلك بعد وضع التشريعات الحكومية اللازمة لهذا الغرض.

كيفية استثمار أموال الزكاة

هنالك عدة اقتراحات لإقامة مصارف للفقراء لتمليكهم وسائل الإنتاج باستغلال أموال الزكاة، كما وضعت عدة تصورات منها تعديل تجربة مصرف (جرامين) بينغلادش والذي يقسم الفقراء إلى مجموعات ويعتمد على ضمان المجموعة كبديل للضمانات الفردية ويصل إلى الفقراء في أماكنهم وبهيكل إداري مبسط وقليل التكاليف ويستغل أفراد مستعدين للتعامل مع الفقراء ويستفيد من منح التمويل لخاربة الأمية وتوفير الخدمات الأساسية وتشجيع التكافل والجماعية بين الفقراء. التصور المقترح على غرار تجربة (جرامين) يحدد عدد من المقترين لكل ضابط تسليف ويقترح التسليف عن طريق صيغة المراجعة الإسلامية وبضمان المجموعات الذين يسكنون نفس المنطقة الجغرافية ويعملون في نفس مجال الإنتاج. تكون كل ستة مجموعات مركز يتم فيه انتخاب الرئيس بالتناوب. هنالك اقتراح آخر ويتمثل في إنشاء مصرف تسهم في رأسماله مؤسسات عامة وصناديق تنمية وأسهم وقيمة لتقديم التمويل إلى المهنيين والحرفيين والأسر الفقيرة المنتجة وأرباب المعاشات.

أجاز الفقهاء حديثا استثمار الأموال الزكوية بعد أن غلبوا الجانب المصلحي فيها، إذا كان ذلك لا يخرج عن خصوصية الزكاة بالرغم من عدم ورود نص صريح يفيد ذلك في الكتب الفقهية. كما أوضح بعضهم إن استثمار أموال الزكاة ممكن في بقية المصارف ماعدا مصرف العاملين عليه. وفي بعض الدول الإسلامية تمت توصية بتملك المحتاجين لوسائل الكسب، كما أن قانون الزكاة في الدول المطبقة للزكاة بطريقة مؤسسية أقر مبدأ سد الحاجيات نقدا وعينا. في مصر طالب مفتي مصر باستثمار أموال الزكاة في مشروعات وقيمة للفقراء وتحويل أموال الزكاة إلى قوة منتجة بدلا عن قوة استهلاكية وذلك عن طريق تأسيس "هيئة قومية مستغلة لاستثمار الزكاة" من ليف من رجال الأعمال والشخصيات ذات الخبرة في المجال الاستثماري والفقهية. حتى الآن لم يكن هنالك خلاف أساسي في استثمار أموال الزكاة، خاصة بعد توصيات المؤتمر الإسلامي الدولي حول موضوع التطبيق المعاصر للزكاة، إلا أن قضية استثمار أموال الزكاة موضوعا في إطار المصلحة العامة وبموافقة الوكيل الشرعي (ولى أمر المسلمين) على أن تتم وفقا لخصوصية في الأموال الزكوية في مجالات صرفها وإدارتها خاصة فيما يتعلق بتمويل المشروعات الإعاشية ووسائل الإنتاج للفقراء. القضية الأساسية أصبحت في كيفية استثمار الأموال الزكوية ذات الطبيعة الخاصة الفقهية والشرعية والإدارية والقانونية والحاسبية والتنفيذية وليس في جواز أو عدم جواز عملية الاستثمار نفسها. الإعطاء الزكوي للفقراء يكون للإغناء لذا فإن الهدف ليس مقابلة الحاجيات الأساسية فحسب بل إخراج الفقراء من دائرة الفقر، حيث حرص الإسلام على توفير حد الكفاية الذي يضمن المستوى اللائق للمعيشة وليس المستوى الأدنى المعروف اقتصاديا بحد الكفاف. كما أن الحلول الإسلامية تعالج أسباب الفقر وليس نتائجها فقط وفقا لضوابط شرعية معروفة تتمثل في حرمة الخروج من الهدف الأساسي للتمويل الزكوي (مصرفي الفقراء والمساكين)، صرف الزكاة نقدا أو عينا في هذا المصرف أو غيره من المصارف بصورة فورية (إذا لم تقتضي

الضرورة غير ذلك)، دون تقصير أو إبطاء، إغناء المستحق أي الوصول به إلى الكفاية وليس الكفاف، العدالة في توزيع المصارف على أصحاب الحاجات، الإقليمية من حيث الجباية والصرف والإدارة، مراعاة الأولويات والأسبقيات في الاستثمار والتركيز على الشرائح الأكثر ضعفاً وأشد حاجة (اليتامى والمعوقين والأرامل والمطلقات والمهجورات)، قيام مشروعات استثمارية حسب أولويات المجتمع، تقديم الحاجة العامة على الحاجة الفردية، اشتراط انتهاء المشروع بالتمليك لأصحاب الاستحقاق الزكوى، تبعية الزكاة للجهة الشرعية المسئولة عن جمعها وتوزيعها حسب ما جاء في مصارف الزكاة، و تمويل المشروعات بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للفقراء مع توفر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر. كما نشير إلى الأهداف غير الربحية (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) في تمويل المشاريع والتي تعتبر أيضاً من خصوصية التعامل مع أموال الزكاة والمتمثلة في غرس روح العمل ومحاربة الانحراف والجريمة وتربية روح التكافل والترابط بين الفقراء، بث روح الابتكار وتنمية المهارات والتدريب على المهنة واستقرار الأسرة وتوفير الخدمات الأساسية لها عن طريق توفير فرص العمالة.

- لعدم إضافة أعباء إدارية ومالية جديدة نرى من الأفضل اعتماد أموال الزكاة على آلية المصارف الإسلامية، إن وجدت، في تمويل الفئات المنتجة من طبقة مستحقي الزكاة وذلك على النحو التالي:
- ١ يمكن وضع أموال الزكاة كوديعة استثمارية بدون عائد في أحد المصارف الإسلامية. على أن يفصل العمل المصرفية (الخدمات المصرفية والاستثمار) من العمل الاجتماعي الزكوى للوديعة الاستثمارية.
 - ٢ حفظ وإدارة إيرادات مصرفي الفقراء والمساكين للمشاريع الإغاشية في المصرف من الناحية المحاسبية، على أن تذهب هذه الأموال للجهة المستفيدة بصورة مباشرة في أسرع فرصة ممكنة دون خلطها مع أموال المودعين. يمكن أن يكون هنالك وضع خاص للأموال الزكوية في المصرف نسبة لأنها أكبر وديعة لدى البنك.
 ٤. يقوم المصرف بتسخير نسبة من الودائع الجارية وحسابات الادخار إلى الاستثمار الاجتماعي يحددها المصرف إذا أراد ذلك..
 ٥. مع التمويل الاجتماعي يمكن للمصرف أن يتنازل عن نسبة من اصل التمويل من الأموال المودعة من مصرف الفقراء والمساكين للجهة المستهدفة - أسرة أو مجموعة - باعتبارها حصتهم من الزكاة، على أن يسددوا بقية النسبة التي تكمل مبلغ التمويل الممنوح مع أرباحها وفقاً للصيغة التي يتم التعامل بها مع المصرف. هذا الاقتراح يشجع الأسر على محاولة استغلال المبالغ الزكوية بطريق مربحة، إذا علموا أن جزء من التمويل واجب الاسترداد وبهوامش أرباح وليس منحة أو زكاة.
 ٦. لزيادة حجم الدعم الممنوح لوسائل الإنتاج يمكن زيادة الموارد المالية عن طريق استثمار الفائض الزكوى أو استغلال مصرف الرقاب للعمل الاستثماري، وتشغيل فائض المصاريف الإدارية والتبرعات وطلب الدعم الحكومي وزكاة العاملين بالخارج في الدول ذات الهجرة الخارجية لتوفير المكون الأجنبي. كما لا بد من فصل التنمية الاجتماعية بالمصرف وتدعيمه بوحدات فنية لإدارة التمويل الزكوى الذي يتميز بطبيعة خاصة.

التجربة الأكثر نجاحا في تمويل مشاريع الفقراء

التمويل للمشروعات الصغيرة التي يملكها الفقراء على نطاق العالم سجلت نجاحات محدودة، ما عدا تجربة بنك جرامين (بنك القرية) بنغلاديش والذي يعتبر أكثر تجربة ناجحة على نطاق العالم لتمويل شرائح عريضة من الفقراء تمويلا مؤسسيا. كما يتميز البنك بالاستدامة ويحقق ربحية كبيرة. لعل من الغريب أن تكون هنالك مقومات نجاح كبيرة لهذا البنك بالرغم من الخطورة في تمويل الفقراء وبالرغم من عدم وجود الضمانات التقليدية. في هذا المقال سنتناول بشي من الإسهاب كيفية عمل هذا البنك والخصائص التي أدت لنجاح هذه التجربة.

انشأ بنك جرامين في العام ١٩٧٦ بواسطة البروفيسور محمد يونس والذي كان وقتها أستاذا جامعيا سخر نفسه لخدمة الفقر والفقراء الريفيين بنغلاديش. بنهاية العام ١٩٩٠ كان هنالك ٧٨١ فرعا، وبنهاية العام ١٩٩٥ وصل عدد الفروع إلى ١،١٠٠ وظلت نسبة النساء من إجمالي الأعضاء المستلفين ٩٦%، كما امتلك الأعضاء ٥٩٢% من أسهم البنك. متوسط عددية الموظفين في الفروع حوالي ١٠ يخدمون أكثر من ٢ مليون عضو، بدون حواجز مصرفية عن طريق إجراءات محكمة سيرد ذكرها لاحقا. يتميز البنك بعدم التعقيد في الإجراءات و سهولة الوصول إليه من قبل الفقراء.

في مجال التمويل يعمل البنك بنظام المجموعات التي تتكون من ٥ أعضاء كلهم من النساء أو الرجال من الطبقات الفقيرة وكل عدد من المجموعات يشكل مركز. مكاتب المجموعة ورؤساء المراكز يتم تغييرهم سنويا. يتم تدريب أعضاء المجموعات لمدة أسبوع إلى أسبوعين على قوانين البنك وشعاراته الستة عشر التي تدور في تحسين مستوى المعيشة، قوانين البنك و الالتزام بالاجتماعات. في اجتماع الأسبوع الأول للمجموعة يتم الإسهام في صندوق الادخار الجماعي للمجموعة بمعدل تاكا في اليوم (٣٥ للأسبوع الأول). وهكذا عند كل اجتماع أسبوعي. كما يحتوى الادخار الجماعي على ٥% من قيمة كل قرض من البنك و ٥% من القروض التي تمنح من مبلغ الادخار للمجموعة والغرامات التي تفرض على أحد أعضاء المجموعة لتأخيره في الدفع وسعر الفائدة الذي يدفع من البنك على هذه الأموال (٨,٥% سنويا). يمكن للمجموعة من أخذ قرض حتى ٥٠% للمناسبات و ٥٠% للمشروعات الجماعية بين أعضاء المجموعة. بالإضافة إلى صندوق الادخار الجماعي هنالك صندوق الادخار الخاص والذي يحتوى على تاكا أسبوعيا للعضو تؤخذ من الإسهام الأسبوعي لغرض خدمات المجموعة كتأسيس مكان الاجتماع. الصندوق الثالث هو صندوق ادخار الطوارئ والذي يتكون من ٢٥% من قيمة سعر الفائدة للقروض التي يتحصلها الأعضاء وتدفع عند تحصيل آخر دفعة للعضو و يستغل في التأمين على الحياة للأعضاء لمدة سنة أو أكثر. أما الصندوق الرابع فهو صندوق ادخار رفاهية الطفل، وهو عبارة عن مبلغ تاكا أسبوعيا لكل فرد من أفراد المجموعة بغرض بناء المدارس.

بعد ثلاثة إلى أربعة اجتماعات يمكن للمجموعة أن تتقدم بطلب أو طلبين للتمويل بحجم أقصى ٣,٠٠٠ تاكا للقرض الأول. الرئيس وسكرتير المجموعة هما الأخيران في ترتيب المجموعة بالنسبة لاخذ القروض. يتم السداد بعد أسبوع من أخذ القرض، ويسمح بالدفع المقدم، ولا يسمح للمجموعة بأخذ قرض ثاني إذا لم يتم السداد، أو إذا كانت هنالك متأخرات. تمنح القروض بغرض الاستثمار في المشروعات المدرة للدخل كالتجارة وتربية الحيوانات بسعر فائدة ١٦% في العام ويكون القرض لمدة ٥٢ أسبوعا. كما تمنح قروض لبناء أو تحسين المساكن للأعضاء بمتوسط قدره ١٥,٠٠٠ تاكا وتسدد على مدى ١٠ سنوات بسعر فائدة ٥%. هذا القرض الأخير يمنح للأعضاء الذين تمكنوا من سداد ثلاثة قروض أو أكثر بصورة متوالية دون تعثر، على أن يكونوا أعضاء في مجموعة ناجحة لمدة ثلاثة سنوات أو أكثر. يتم السداد أسبوعيا في اجتماع المجموعة بمثل أحد الأعضاء، وتحاسب المجموعة لعدم سداد أي فرد من أفرادها !

نسبة لنجاح تجربة جرامين فقد تمت محاولة استنساخها مع تغييرات طفيفة في طريقة التمويل في عدد من الدول منها، على سبيل المثال، نيبال (مصرفين حكوميين ومصرفين بواسطة المنظمات غير الحكومية على غرار جرامين) غطت ١٤٠٠٠ أسرة بنهاية عام ١٩٩٤)، الهند (تجربة بوري)، فيتنام، ماليزيا (تجربة أمان اختيار، ١٩٨٧)، الفلبين، اندونيسيا، وسريلانكا (تجربة سيفكرد، ١٩٨٨)، بالإضافة إلى تجارب أفريقيا منها ملاوي (تجربة صندوق موزي، ١٩٨٨)، السودان (تجربة صندوق منظمة الدعوة الإسلامية)، إثيوبيا، تزانيا، وكينيا (تجربة برايد). وتجارب أمريكا اللاتينية (السلفادور، بيرو، جواتيمالا، كولومبيا، بوليفيا، شيلي، مكسيكو، والاكوادور). نجاح هذه التجارب محدود مقارنة بالتجربة الأصل. هنالك عدة أسباب وضعت من قبل المتخصصين لتفسير عدم نجاح التجارب الاستنساخية لبنك (جرامين).

العامل الأساسي لنجاح تجربة بنك جرامين يتمثل في انخفاض تكلفة تقييم المقدرة على القروض للمتعاملين مع البنك وذلك عن طريق توفر المعلومات من المجتمع المحلي والضغط الجماعي للسداد. كما يعمل هذه النظام الصارم على تقليل المخاطرة وزيادة معدلات السداد التي بلغت أكثر من ٩٨%. للتجربة مكونات فريدة لا يمكن أن تكرر في مناطق أخرى، منها النظام الصارم في التعامل والانضباط. والشخصية التي قامت بهذا الإنجاز وعلى الخاصيات التي يتميز بها الفقراء الريفيين ببغدادش. لعل هذا هو السبب الأساسي في عدم قدرة استنساخ هذه التجربة الناجحة على نطاق العالم كواحدة من الآليات المتعددة التي تستغل لمعالجة الفقر.

خطة العمل و تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في مقال بجريدة (الخليج) بتاريخ السبت ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٠ كتب عماد وليد شبلاق عن أهمية خطة العمل التي تضمن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد أن أمن على أهمية المشروعات في الاقتصاد الوطني. المشكلات الرئيسية التي يواجهها المستثمرين في هذه المشروعات، كما يرى الكاتب، تتمثل في عدم وجود خطة عمل مقنعة للممولين، وتكرار نوعية المشروعات. كما ذهب الكاتب إلى الحديث عن الأفكار التي وردت بجريدة(الخليج) والصحف العربية الأخرى للتجار المصرفية وتجارب الصناديق التي تعمل على تمويل مشروعات الفقراء، وعدم تناسبية مثل هذه التجارب في الدول الخليجية نسبة لاختلاف المفاهيم الاجتماعية في ضرورة تبنى المشروع الصغير. هنا أود أن أوضح أهمية مثل هذه التجارب العالمية للدول الخليجية بالرغم من كبر حجم التمويل واختلاف المشروعات الممولة مقارنة بالدول الفقيرة التي يطبق فيها هذا النوع من التمويل.

أن استعراض مثل هذه التجارب في تمويل مشروعات الفقراء وخاصة الناجحة منها يوضح الآليات المتكررة في التمويل ومعرفة ما يتم في تمويل المشروعات الصغيرة على نطاق العالم. ولكنها ليست دعوة لتبني هذا النوع من التمويل أو استنساخه لتمويل المشروعات على المستوى الأدنى من التمويل في الدول الخليجية. طبيعة الاقتصاديات ونوعية المشروعات وحجم الاستثمار وحجم التمويل يختلف اختلافا كبيرا بين الهند و بنغلاديش من جهة ودولة الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان من جهة أخرى، حتى تعريف المشروع الصغير يختلف. لهذه الأسباب ولأسباب أخرى فقد كان هنالك أكثر من ٥٠ تعريفا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على نطاق العالم، تأخذ في الاعتبار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة، التقانة وغيرها من العوامل. إذا كان رأس المال هو المحدد فان المشروع الذي يمول بجوالي ربع مليون دولار في سلطنة عمان يعرف كمشروع صغير فهل يمكن مقارنة ذلك بمشروع يموله بنك (جرامين) في حدود ٢٠٠ دولار؟ العبرة في تجربة (جرامين) أو أي تجارب عالمية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الأدنى من التمويل ليست في حجم التمويل بل آليات التمويل وكيفية تخطي عقبة الضمانات المزعومة من قبل بعض مؤسسات التمويل في كثير من الأحيان. هنالك الكثير يمكن أن نتعلمه من تلك التجارب بالرغم من اختلاف الخصائص للمستثمرين والمشروعات الصغيرة بين الدول. هذا لا يعني أننا لانتفق مع الكاتب في ضرورة وجود خطة عمل محكمة من قبل أصحاب المشروعات لعرضها على جهات التمويل لدراستها وبالتالي تقديم التمويل على أسس متينة. لكن من سيقوم بمثل هذه الخطط؟ لا نتوقع من المستثمرين أن يقوموا بمثل هذا العمل بل المتخصصين في مجال المشروعات. لهذا فإننا نرى أن أهم العضلات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة على نطاق العالم وخاصة في الدول الخليجية هو كيفية اختيار المشاريع المناسبة لمقدراتهم وإمكاناتهم والتي تتوفر فيها مقومات التسويق والاستدامة ومقومات تشجع الجهات التمويلية. حتى الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي غالبا ما تقام تفتقد إلى التبصير بالطرق العلمية في اختيار المشروعات وكذلك التوجيهات التي يمكن أن تساعد

أصحاب الأعمال على اختيار مشروعاتهم الاستثمارية التي تلبى حاجتهم الاستثمارية وحاجيات الاقتصاد الوطني في نفس الوقت. ربما كان موضوع كيفية اختيار المشروعات واحد من أهم الموضوعات التي يجب الاهتمام بها من قبل المستثمرين أو الجهات الداعمة كالغرف التجارية والصناعية وغيرها في برامجها لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة بدول الخليج. في هذا الإطار قام كاتب هذا المقال قبل فترة بوضع آلية تعتمد على دراسة القطاع الفرعي في الكشف عن الفرص الاستثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما لاحظنا من التجارب صعوبة تحديد نوعية المشروع المراد الاستثمار فيه باستغلال المعلومات التي يمكن جمعها بواسطة صغار المستثمرين. في كثير من الدول النامية لا توجد معلومات وإحصائيات جاهزة لمساعدة هؤلاء المستثمرين في اختيار نوعية المنشآت التي يمكن أن تكون مجالا للاستثمار. الفكرة الأساسية لهذه الطريقة المقترحة تتلخص في تحليل المعلومات المتاحة عن طريق خطوات محددة باستعمال "طريقة القطاع الفرعي" حيث تكون وحدة التحليلات هي المنشآت في كل قطاع فرعي بالإضافة إلى الموردين. للبحث عن الفرص الاستثمارية للمشروع الصغير، من الأفضل للمبتدئين البدء باختيار القطاع الفرعي الذي يملكون فيه خبرات أو الذي يرغبون في الاستثمار فيه. بعد ذلك يمكنهم إيجاد وتحليل الخصائص الأساسية للمحيط الذي تعمل فيه المنشآت في هذا القطاع الفرعي، والمنشآت ذات الترابط المباشر وغير المباشر في مجال الإنتاج والتوزيع بصرف النظر عن أحجامها وأهدافها الإنتاجية، والترابطات غير المباشرة للمنشآت العاملة والوسطاء. إذا كانت النتائج مرضية فيمكن البدء في دراسة الجدوى وإلا فيأخذ المستثمر قطاعا آخر ويجري نفس التحليل السابق.

إن إنشاء المشروع تفرضه ضرورة اجتماعية أو اقتصادية، صحيح نحن لا نتوقع أن يقوم المواطن الخليجي بأخذ ٣٠٠ دولار لبدء الاستثمار كما يقوم به مستثمر صغير بينغلاديش نسبة لعدم حوجته ولعدم حوجة الاقتصاد لمثل هذه المشروعات. لكن قد نستغرب أن يقوم الكاتب بالدعوة إلى تغيير المفاهيم في دول الخليج لتقبل مثل هذه المشروعات على المستوى الصغير جدا. حتى إذا كان العائد على الاستثمار في مثل هذه المشروعات ٢٠٠% في العام فإن ما يدخله مثل هذا المشروع لا يزيد عن ٥٠ دولارا في الشهر. هل سيقوم هذا المبلغ بتغطية الحاجيات الأساسية لمواطن في دولة خليجية متوسط دخل الفرد لهذه الدول مجتمعة أكثر من ١١ ألف دولار، والحد الأدنى للأجور أكثر من ٤٠٠ دولار في الشهر؟ الوضع يختلف تماما في الدول الفقيرة حيث المتطلبات المعيشة ودخل الفرد والأسعار أقل بكثير وبالتالي فإن أي ربح من هذه المشروعات يمثل دخلا كبيرا يمكن أن يقوم على الأقل بالإيفاء بمتطلبات الأسرة للمستثمرين في هذه المشروعات. إذا لم تكن هنالك ضرورة اقتصادية لمثل هذا الاستثمار وبنفس الحجم الصغير جدا في دول الخليج فلماذا يدعو آلية الكاتب ولماذا يدعو إلى تغيير المفاهيم لتقبله؟

ضرورة الجمعيات الطوعية لتنمية المشروعات الخليجية الصغيرة والمتوسطة

أكدت النشرة الصادرة عن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية مؤخرا أهمية القطاع الخاص في تفعيل اقتصاديات المنطقة. كما أوضحت أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من ٨٥% من عددية المصانع الخليجية (٦٥% مصانع صغيرة الحجم)، وان الاستثمارات في هذا القطاع وصلت إلى ٨٥ بليون دولار أمريكي ووظفت أكثر من ٥٩٠ ألف عامل. كما دعت النشرة إلى التركيز على مراكز المعلومات واليات التمويل وزيادة الكفاءة الإدارية لاصحاب المشروعات. بالإضافة إلى الدعوة لإنشاء اتحاد إقليمي للصناعات الصغيرة والمتوسطة. في الحقيقة، هذا الإسهام الكبير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا بد له من رعاية وتطوير وتوسيع. حسنا فعل التقرير باقتراح اتحادات أو تعاونيات قطرية تحت مظلة اتحاد إقليمي للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

على نطاق العالم هنالك جهات مشتركة لتنمية المشروعات يمكن أن نطلق عليها المؤسسات غير الحكومية المتعددة مثل: المؤسسات التجارية الكبيرة، المجموعات التجارية، الأفراد الأثرياء أو المنظمات الاجتماعية، بالإضافة إلى المنظمات ذات العضوية: كالجمعيات، الاتحادات الفرعية، المنشآت، المؤسسات التجارية والغرف التجارية، وتسمى مجموعات المساعدة الذاتية أو الهيئة الممثلة لأصحاب الأعمال. كما يشمل هيكل المؤسسات الداعمة للمشروعات مكاتب الاستشارات الخاصة، مراكز و مؤسسات البحوث والتنمية. هذه المنشآت تقدم خدماتها (في مجال التدريب، الإدارة، المعلومات التسويقية المساعدة في إيجاد التمويل والتقانة الحديثة أو إيجاد موقع أو مكاتب خدمة) بعد دفع بعض الرسوم. هذا بالإضافة إلى الجمعيات الطوعية التي تقدم خدماتها مجانا وتعتمد على الدعم من المؤسسات ذات العضوية والمؤسسات الخيرية. مع وجود كل هذه الجهات في تنمية المشروعات بدول المجلس نلاحظ غياب الجمعيات الطوعية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الجمعيات التطوعية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل بطرق متعددة وتجمع مدراء وخبراء التمويل المصرفي وغير المصرفي، المؤسسات الداعمة لقطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، المنظمات غير الحكومية وأصحاب القرار و المتخصصين من الأكاديميين وأصحاب المشروعات بمختلف مسمياتها وقطاعاتها ومؤسسات التمويل ومراكز البحوث ودراسات الجدوى للمشروعات والعاملين الوزارات الحكومية المختصة بتنمية المشروعات وغيرهم من المهتمين غير الأكاديميين. تحمل هذه الجمعيات مسميات تهدف بها إلى تنمية قطاعات محددة من المشروعات مثل الصناعات الصغيرة، الحرف، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المشروعات الصغيرة الريفية، والمشروعات المدرة للدخل وغيرها من مسميات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أنها أثبتت وعلى نطاق العالم كثيرا من الجدوى خاصة في الدول الفقيرة.

الجمعيات الطوعية تقوم بنشاطات متعددة منها التوعية بأهمية المشروع الصغير والمتوسط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكون ملتقى لعرض الأفكار لتنمية المشروعات الصغيرة والمشاركة الفاعلة في ورش العمل والندوات والمؤتمرات والمشاركة في التمثيل الخارجي وفي قيام المعارض اقليمية والعالمية بالتعاون مع الجهات الرسمية وإجراء وتبادل البحوث والدراسات والمعلومات الخاصة بتنمية المشروعات وتجميع مصادرها والاستفادة منها وعرض الحالات المتعثرة والناجحة في تنمية المشروعات والاستفادة من تجاربها. كما يكون لها تمثيل مع الجمعيات العالمية لتنمية المشروعات بغرض التعاون في مجالات البحوث ونقل التقنية والتسويق وغيرها من مجالات التعاون.

قيام الجمعيات الطوعية القطرية لها أهمية خاصة بدول المجلس. فهي ستكون واجهة الصلة بين أصحاب المشروعات والمتخصصين من جهة وصناع القرار والمولين من جهة أخرى، كما أنها ستساعد في بلورة الطرق الكفيلة لتنمية المشروعات والتي تستخدم أصحاب المشروعات أنفسهم. كما أنها ستساعد في فهم المعوقات عن طريق الدراسات والنقاش وعرض الحالات والاستفادة من التجارب وإيجاد السبل لتخطيها، وتعمل على تبادل الآراء والأفكار مع بعضها البعض والمساعدة في صياغة استراتيجية موحدة لتنمية المشروعات بدول المجلس. بالإضافة الى المشاركة في المداولات والمناقشات الدائرة الآن بين التنفيذيين والأكاديميين والمهتمين بقضايا قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة والداعمين لهذا القطاع للمساعدة في القيام بحلول عملية لتفعيل دور القطاع الخاص عن طريق تنمية المشروعات، والتركيز على الخبرات والتجارب وكيفية الاستفادة منها في تنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مجالات التمويل، الدعم المؤسسي، السياسات الحكومية، اختيار وتسويق المشروعات، وتوفير بعض المعلومات الأساسية والأولية والتي لا غنى عنها عند التفكير في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدة الحكومات في مراعاة رغبات صغار المنتجين عند وضع السياسات القومية. كما ستكون مكملة ومساعدة عند قيام الاتحادات الإقليمية والذي يتوقع لها العمل على إيجاد أرضية مشتركة لدول المجلس في صياغة برامج وسياسات لخدمة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

قضايا الفقر والديون الخارجية في الدول النامية

المشروعات الصغيرة علاج مناسب للفقير ... ولكن!

جاء في جريدة (الخليج) الصادرة بتاريخ ١١ أكتوبر ١٩٩٩ تقريراً عن الاجتماعات المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عقدت مؤخراً في واشنطن في نهاية سبتمبر الماضي. ركز التقرير على اهتمام المؤسسات بمعالجة أزمة الفقر والديون في الدول النامية، حتى أن رئيس البنك الدولي، كما جاء في التقرير، أكد أنه في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي يتعافى، كان الفقر يتنامى، حيث ظل دخل نصف سكان العالم (أي ما يعادل حوالي ثلاثة مليارات نسمة) يقل عن دولارين في اليوم! تهدف الخطة الجديدة التي وافق عليها المجتمعون إلى إعفاء الدول الأكثر فقراً من جزء من ديونها لكي تستطيع تخصيص مواردها لمواجهة الفقر وتطوير الصرف الصحي والتعليمي. وفي إطار معالجة الفقر تناول التقرير رأي بعض الخبراء الاقتصاديين في معالجة الفقر عن طريق آلية المشروعات الصغيرة التي توفر الدعم للفقراء مباشرة. كما تناول تقرير الجريدة مزايا هذه الآلية كما وردت في تقرير نشرته جريدة (هيرالد تريبيون) الأمريكية، المتمثلة في ارتفاع معدلات السداد للقروض الصغيرة وتحمل الفقراء لسعر الفائدة السائد في السوق وتوسع قاعدة هذه القروض الصغيرة. كما أشار التقرير إلى أن نجاح المنظمات التنموية التي لا تسعى نحو تحقيق الأرباح وبنوك التسليف يعزى إلى خفض تكاليف القروض الصغيرة ومنح جزء من الأرباح للفقراء أنفسهم لدعم مشاريع ذات الطابع الاجتماعي. وبالرغم من هذه المزايا، إلا أن التقرير كان يشكك في هذه الآلية واعتبرها ستحرم الدول الفقيرة من مواردها الرئيسي في تمويل موازنتها، لهذا السبب ولأجل معالجة الفقر فقد ورد في التقرير الذي نشرته الجريدة الأمريكية اقتراح بإلغاء الديون ودعم المشاريع الصغيرة بشروط أقل قسوة وصرامة.

ونحن نناقش قضية الفقر ودور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا بد من طرح ثلاثة قضايا هامة تتعلق بالمؤسسات المالية، أولاً: كيف ساهمت شروط المؤسسات في خلق مشكلة الفقر، وثانياً: لماذا، وحتى عهد قريب، كانت المؤسسات تصران على أن قضية الآثار السالبة (ومنها أثر البرامج على زيادة معدلات الفقر) لبرنامجيهما، تعتبر خارج إطار صلاحيتهما وأنها يهتمان فقط بسياسات قصيرة المدى تعمل على توازن العرض الكلي والطلب الكلي لمعالجة العجز في الموازين الداخلية الخارجية وإجراء بعض الإصلاحات الاقتصادية في إطار الهياكل الاقتصادية الحالية لدفع الإنتاج للدول التي تقتصر من موارد هاتين المؤسساتين. وثالثاً: كيف يتسنى للمؤسسات المالية الوصول إلى الجهة المستهدفة في حالة وضع برامج لإزالة الفقر في الدول الفقيرة عن طريق آلية المشروع الصغير.

للإجابة على الأسئلة أعلاه يجب أن نتعرض أولاً لأهداف وبرامج الصندوق والبنك. يهدف البنك الدولي إلى تحسين فعالية الاقتصاد على المدى المتوسط عن طريق إجراءات من شأنها تحسين الحوافز السعرية للمنتجين،

وبخاصة سعر الصرف وتحرير الأسواق والتجارة الخارجية. يهدف الصندوق إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات في المدى القصير وفي إطار استقرار سعري ومعدلات نمو عن طريق إجراءات تكبح جماح الطلب الكلي مثل تخفيض الإنفاق الحكومي، رفع الدعم عن السلع، وقف نمو الأجور، رفع أسعار الخدمات العامة، تحجيم الإقراض المصرفي والاستهلاك الحكومي. من الملاحظ أن إجراءات الصندوق والبنك تهدف إلى إعادة التوازن دون مراعاة الجوانب الإنسانية في التصحيح الاقتصادي ومنها محاولة معالجة الفقر أو حتى إدخال إجراءات مكملة للبرنامج الاقتصادي من شأنها إزالة أي آثار على معدلات الفقر قبل حدوثه. كما أن المؤسستين الماليتين العالميتين لا تغيّران استراتيجيتهما في مجال الشروط، ولا تتحملان تبعات الفشل الذي يحدث من جراء تطبيق البرامج التقشفية التي تصاحب القروض. في الحقيقة تنحصر جهود الصندوق والبنك في إيجاد اتفاق سياسي لبرامجه دون النظر إلى تلك البرامج بصورة نقدية. في نهاية السبعينات قام الصندوق بإجراء بعض التعديلات على أهدافه وذلك بإعطاء أهمية إلى الأهداف الوطنية والاجتماعية والسياسية والظروف المحيطة بالدول المستدينة. وبالرغم من هذه الأهداف الجديدة، إلا أن برنامج الصندوق لازال يعمل في تحجيم الطلب الكلي في المدى القصير. صحيح أنه من غير المعقول مطالبة الصندوق والبنك في ظروف وحجم الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالدول الفقيرة بحماية كل ذوى الدخل المحدود من الفقراء، ولكن لا بد من الإسهام المتساوي لعبء الإصلاح الاقتصادي ومقابلة الحاجيات الأساسية للفقراء في الدول التي تطبق البرامج. إذا كانت برامج البنك والصندوق بعيدة كل البعد عن معالجة الفقر، بل وإلحاق الأضرار بالأسباب لمشكلة الفقر في الدول النامية، كان لا بد من إيجاد آلية أخرى. وكما أقرت التقرير أعلاه المشروعات الصغيرة للقيام بهذه المهمة. ان الجدل الدائر الآن ليس حول الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة في الدول النامية، والتي ما عادت مجالاً للجدل، بل في نوعية المساعدات التي تقدم لهذا القطاع ونوعية المؤسسات التي يجب أن تقدم هذه المساعدات وطريقة تقديمها. قد توفر آلية المشروعات الصغيرة فرصة مناسبة للمؤسستين في معالجة الفقر، إلا أن هنالك معضلات عملية، كما أثبتت التجارب العالمية، يمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً: بالرغم من أن التمويل المدعوم للمشروعات الصغيرة على نطاق العالم سجل بعض النجاح، إلا أن ذلك النجاح لا يمكن تعميمه. ان قصة النجاح المعروفة لبنك جرامين ببنغلادش مثلاً تمتد في فرض سعر فائدة بمعدل ١٦ بالمائة مع عدم المطالبة بالضمانات. حيث يقوم المستلفون في حالة العجز باستغلال صندوق الطوارئ والذي يشكل ٢٥ بالمائة من دفعيات الفائدة والذي يساهم فيه المقترض مساهمة إجبارية. العامل الأساسي لنجاح تجربة بنك (جرامين)، كما يعتقد الكثير من الكتاب، هو انخفاض تكلفة تقييم المقدر على تحمل الدين بالنسبة للمتعاملين مع البنك وذلك عن طريق توفر المعلومات من المجتمع الخلى والضغط الذي تمارسه المجموعة للتأكد من السداد. هذا النظام في التمويل يقلل المخاطرة ويزيد من معدلات السداد. هنالك عدة محاولات لتكرار تجربة بنك (جرامين) خارج بنغلاديش في أفريقيا واسيا عن طريق زرع الخصائص الأساسية للتجربة، كما ليزيا (تجربة أمان اختيار، ١٩٨٧)، ملاوي (تجربة صندوق موزى، ١٩٨٨)، وسيريلانكا (تجربة سيفكرد، ١٩٨٨) على سبيل المثال. ويعتقد الكثير من الكتاب أن هذه التجربة لها مكونات فريدة لا يمكن أن تتكرر في مناطق أخرى. هذا النظام

يعتمد أساسا على الشخصية التي قامت بهذا الإنجاز (البروفيسور محمد يونس)، وعلى الخواص التي يتميز بها الفقراء الريفيين ببنغلاديش.

ثانيا: هنالك أسئلة هامة تتلخص في كيفية التعامل بين المؤسسات والفقراء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وطبيعة الآلية التي تمكن مؤسسات عالمية في الوصول إلى الفقراء. تعاني المؤسسات الخاصة والحكومية من بعض العوائق التي تحد من عملها في تقديم خدمات ومساعدات متكاملة للمشروعات الصغيرة. هذه العوائق تتمثل في: تقديم خدمات لا تتناسب مع طبيعة تخصصها وبالتالي لا تؤديها بكفاءة عالية. كما أن هذه الخدمات جزئية و تساعد عدد محدود من المنشآت. كما تعاني هذه المؤسسات الخاصة والحكومية من اللامركزية في تقديم خدماتها. ان عدم اعتراف الحكومات، في كثير من الأحيان بالمؤسسات الخاصة، علاوة على عدم قبول الحكومات مبدأ وجود جهات مستقلة غير حكومية لدعم المشروعات الصغيرة، قلص من فعاليتها وأدائها. لذا أثبتت آلية الحكومة فشلا ذريعا. كما أثبتت التجارب في تمويل مجال وتنمية المشروعات الصغيرة أن الحكومات يجب ألا تدعم المشروعات بنفسها. بل يجب أن يتمثل دور الحكومة في خلق الجو الملائم ودعم المؤسسات التي تقوم بالعمل نيابة عنها. وقد توصلت الدراسات الى أن أنسب جهة لمساعدة المؤسسة هي مؤسسة أخرى أو منشأة أخرى. والسؤال هو كيف يمكن للمؤسسات الماليين العالميين التعامل مع منشآت صغيرة لتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة؟

ثالثا: أثبتت التجارب الناجحة المتعددة أن الدافع القوي لخلق أصحاب أعمال ناجحين يأتي عن طريق العمل في ظروف الشدة والهامشية والإعاقة بطريقة أو بأخرى أكثر من ظروف المساعدات والدعم، أي اتجاه من الصندوق والبنك لتقديم الدعم بشرط ميسرة، حتى إذا توفرت الآلية المناسبة، فقد تكون له عواقب عكسية. علاوة على ذلك، إذا كان هنالك اتجاه لمساعدة أصحاب الأعمال أكثر مما يجب فان ذلك يقلل من فرص النهوض بقدراتهم الإدارية، الإنتاجية، التسويقية، الابتكارية الخ. هذا لا يعنى أننا ننكر أهمية المساعدات، ولكن لا ببد لأصحاب الأعمال من استيعاب حقيقة أن المساعدات لا بدها أن تكون جزئية ولا بدها أن تقف عند حد معين لأنها قامت بالعرض الذي من أجله وضعت أو لأنها فشلت ولا بدها من إيقافها. علاوة على ذلك لا بدها للمشروعات الصغيرة، لكي تضمن الاستدامة، أن تكون قادرة على الاعتماد على نفسها. أى أن تكون قادرة على تحمل نفقات الدعم المقدم لها أسوة بنفقات العمالة والموقع والمواد الخام وغيرها من مدخلات الإنتاج. ان التوسع في الإنتاج وخلق منشأة متطورة، لا يعتمد على المعونات أو الدعم اللامحدود. فالتجارب الناجحة هي التي تقاوم الصعوبات وتعتمد على نفسها في المقام الأول.

أخيرا لكي تقوم المؤسسات بتبني تمويل المشروعات الصغيرة (إذا قدر لها النجاح) أو اتخاذ أي إجراءات من شأنها مكافحة الفقر في برامجها الحالية لا يمكن أن يتحقق إلا بعد تغيير شروط الاتفاقيات التي يقوم بموجبها البنك والصندوق بإقراض الدول. يتطلب ذلك تعديلات جوهرية في المؤسسات ويستغرق وقتا طويلا. وحتى يتحقق ذلك، ستكون مشكلة الفقر في الدول النامية في تزايد مضطرد.

إشكالية ومعالجة الفقر على الصعيد العالمي – وقفة أخرى

البرامج الاقتصادية والتنموية التي تبنتها الدول النامية والتي عملت على إرساء مبادئ الحرية الاقتصادية أو ما يطلق عليه أيضا بالتحريك الاقتصادي أو الليبرالية الاقتصادية أو الانفتاح الاقتصادي دون مراعاة للجوانب السلبية التي لا بد وأن تظهر من جراء هذه الحرية الاقتصادية. كان حصاد هذه البرامج والسياسات هو الفقر المطلق والذي يعرف بعدم المقدرة على الإيفاء بالالتزامات الأساسية المعيشية والفقر النسبي ويمثل التفاوت النسبي في الفقر بين الشرائح المختلفة في المجتمع. علاوة على وجوده بالفقر في العالم في ازدياد مستمر حسبما أكده تقرير البنك الدولي الأخير، حيث قدر أن عدد الفقراء في العالم سيستمر في الارتفاع في السنوات الخمسة عشر المقبلة. ومن المتوقع أن يصل العدد إلى ١,٥ مليار شخص بحلول العام ٢٠١٥ بزيادة قدرها ٢ مليار مقارنة بعام ١٩٨٧ (علما بأن العدد الكلي لسكان العالم يقدر ب ٦ مليار نسمة). يشمل هذا الرقم الفقراء بمختلف شرائحهم الاجتماعية مثل الطلاب الفقراء والأطفال المشردين، وبعض الشباب والخريجين العاطلين عن العمل وبعض أصحاب الأعمال الهامشية والمتعطلين من كافة الأعمار والعجزة الذين بدون مأوى وغيرهم من الشرائح الاجتماعية الهامشية في الدول النامية والمتقدمة على السواء.

لا يحد الفقر في دول أو مجموعات بعينها بل أن الدول الصناعية الكبرى كبريطانيا أكبر وأغنى البلدان الصناعية لا تخلوا من تزايد في عددية الفقراء بشكل مزعج ومخيف. فالاقتصاد الأمريكي يقارب مستوى نموه ٤% مع معدلات تضخم متدنية وزيادة في الانتاجية الفردية و انتعاش اقتصادي. إلا أن هنالك وجها آخر يتمثل في زيادة عائد الإنتاج التي لم تصل إلى أيدي جميع السكان. كما أوضحت منظمة للإغاثة في أمريكا أن ٢ و ٤ مليون طفل أمريكي يذهبون إلى النوم يوميا وهم جوعى، فالفقر يقلل من القوة الشرائية ويؤدي إلى الركود. ولكن ولحسن حظ الاقتصاد الأمريكي انه وبالرغم من وجود نسبة عالية من الفقراء إلا أن نزعة الاستهلاك للمواطن الأمريكي وموجة الطلب المشتعلة وزيادة القروض التي بلغت أكثر من ترليون دولار هو التي تخلق القوة الشرائية على المنتجات في ظل وجود شرائح كبيرة من الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية!

ليس الفقر قضية فردية أو قومية فحسب، ولكنه قضية عالمية متعددة الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية والأخلاقية. فالفقراء يشكلون مشكلة اجتماعية ليس لأنفسهم أو لأسرهم فحسب ولكنها قد تؤثر الأغنياء أنفسهم. حيث أن الفقر قد يعمل على زعزعة النظام السياسي ويؤدي إلى اضطرابات وسخط ومن ثم يفرض على عدم الاستقرار. وللفقراء أبعاد إنسانية متعلقة بحق الإنسان في الحصول على الحاجيات الأساسية والعيش الكريم كما تؤكد المواثيق والأعراف الدولية. وقضية الفقر ومعالجته مرتبطة، كما يرى العالم الهندي امارتيا سين الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٨، بتوفر الفرص العادلة للمواطنين في الحصول على فرص

العمل لتحقيق أهدافهم وتوفير الدخل مما أضاف الجانب الأخلاقي لمسألة الفقر والمتمثل في ضرورة وجود المجتمع العادل. أما في المجال الاقتصادي فالفقر ظاهرة ينظر إليها الاقتصاد كواحدة من إفرازات السياسات الاقتصادية أو التنموية القائمة أو الآثار الجانبية السالبة لزيادة الإنتاج في نمط التطور الرأسمالي والمتمثلة في سوء التوزيع أو قد يكون نتيجة لضعف النمو في الإنتاج لأسباب طبيعية أو لأسباب متعلقة بالسياسات الاقتصادية، وقد يكون الفقر ناجما عن تفشى الكوارث والفيضانات والمجاعات نتيجة لعوامل طبيعية، كما أن الفقر قد يؤدي إلى إضعاف القوة الشرائية في الدول مما لا يساعد على زيادة الإنتاج نسبة لعدم توفر الطلب عليه ويؤدي إلى الركود الاقتصادي كالذي شهده العالم في الثلاثينيات حيث انخفضت القوة الشرائية وفشلت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في تفسير الظاهرة، وجاءت النظرية الكينزية والتي عاجت الأزمة بزيادة الإنفاق الكلي في الاقتصاد الرأسمالي.

رغم زيادة النمو الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن لم تتحسن أوضاع الفقراء بل ازدادت الهوة بين الفقراء والأغنياء. فالأسئلة التي غالبا ما تطرح في هذا الإطار هي: ما هي فائدة التنمية الاقتصادية إذا لم تنعكس في إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء؟ وما فائدة علم الاقتصاد والاقتصاديون إذا لم ينجحوا في إيجاد آلية فعالة لمعالجة أهم ظاهره سالبة تمس الإنسانية الا وهي ظاهرة الفقر. قضية الفقر على رأس جدول الأعمال في كل مؤتمر عالمي ومحلى وإقليمي وفي كل مناسبة وحتى جائزة نوبل في الاقتصاد للعام ١٩٩٨ منحت للعالم الذي كتب عن الفقر والذي ولد في أكثر دول العالم الثالث فقرا. الحديث عن الفقر مستمر على كل الأصعدة والمستويات في العالم، إلا أن المعالجات حتى الآن تعتبر ضعيفة بينما يزداد حجم المشكلة. يا تري ماذا تحمل لنا الألفية الثالثة من أساليب المعالجات لهذه القضية العالمية الملحة؟

تقرير البنك الدولي والاهتمام بطبقة "الفقراء الجدد"

"مسحة إنسانية" أم "حفظا لماء الوجه"؟!

في الأيام الماضية أصدر البنك الدولي تقريره السنوي للعام المالي ١٩٩٩ تحت عنوان "آفاق الاقتصاد العالمي والبلدان النامية ٢٠٠٠" والذي ركز على أوضاع الدول النامية خلال العام المنصرم محذرا من تزايد معدلات الفقر للطبقات المتوسطة وظهور جيل جديد من الفقراء أسماه "بالفقراء الجدد" في إشارة إلى امتداد الفقر إلى المناطق الحضرية حتى بعد المساعدات والقروض التي منحها البنك الدولي للعديد من الدول لمواجهة الفقر في العام ١٩٩٩ والتي بلغت في مجملها ٢٩ مليار دولار أمريكي. السؤال الذي سنحاول الإجابة عليه هنا: هل هنالك تحول جديد في منهجية وأساليب البنك الدولي لمعالجة الفقر؟ أم أنه كالعادة إضفاء مسحة إنسانية للتقارير التي يصدرها البنك والتي ليس لها مكان من التطبيق نظرا لإصرار البنك على تطبيق نفس السياسات القديمة على الدول النامية التي تقتصر من موارده؟ هل ما جاء في التقرير الأخير للبنك الدولي يمثل جزءا من الرد على الانتقادات العالمية لآثار برامج البنك على معدلات الفقر في الدول النامية وليس تغييرا جذريا في أطروحاته وبرامجه؟

تطرق تقرير البنك الدولي لوقوع الدول النامية فريسة للانعكاسات السلبية للأزمات العالمية الطاحنة، وانتقاداته لبعض سلبيات العولمة على العالم الفقير. كما أشار التقرير إلى التأثيرات المباشرة للأزمات العالمية المالية الأخيرة على بلدان شرق وجنوب آسيا والبرازيل وروسيا واقتصاديات منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية، والتأثيرات غير المباشرة على الاقتصاديات الأفريقية من خلال انهيار أسعار السلع الزراعية المصدرة من القارة. كما تعرض التقرير إلى المصاعب الاقتصادية من جراء الصراعات العسكرية في القارة الأفريقية وإقليم كوسوفو والكوارث الطبيعية التي تعرضت لها منطقة الكاريبي. في الحقيقة يحاول البنك الدولي الإبقاء على والترويج لبرامجه وأسلوبه ويلوم التطورات العالمية على التأثير على سياساته ونتائجها مكافحة الفقر إذا كان هنالك في برامجه ما يكافح الفقر في الدول النامية كما يعتقد البنك، أي أن البنك الدولي ينسب ازدياد معدلات الفقر وانخفاض النواتج الإجمالية وضعف النمو الاقتصادي في الدول النامية إلى "تفاعلات ومؤثرات قادمة من الخارج" كما أشار التقرير، وليس بسبب برامجه وبرامج بعض المؤسسات الدولية بصفة عامة في الدول النامية. قبل التعليق ومحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة هنا نتعرض لأهداف وأبعاد وسياسات و برامج البنك الدولي التي تعرف ببرامج الإصلاح البنوي.

ان برنامج البنك الدولي وأولويات التصحيح الاقتصادي والبنوي في المدى المتوسط وضعت في بداية الثمانينات لزيادة النمو الاقتصادي وتحسين ميزان المدفوعات بدون تغيير الهياكل الاقتصادية التاريخية في الدول النامية والتي توجه الإنتاج نحو الصادرات، وبدون مرونة في التطبيق حيث طبقت البرامج على كل الدول دون أن

يكون هنالك برنامج لكل دولة وفق الظروف والمعطيات السائدة بتلك الدولة. كما أن شروط البنك الدولي التي ترتبط بالإقراض تحت برنامج الإصلاح البنوي شروط متعددة، غير فعالة ومكلفة حيث يشمل برنامج البنك الدولي للإصلاح البنوي سياسات تجارية (الحد من التدخلات الحكومية في التسويق والتجارة) وسياسات لتعديل أسعار الصرف، وزيادة فعالية تسخير الموارد الاقتصادية في القطاع العام (تعديلات في الإنفاق الحكومي والخصخصة) وتحسين السياسات الزراعية (رفع الدعم عن القطاع الزراعي وتخفيض الضرائب) و هيكلية قطاع الصادرات لزيادة التخصص في الإنتاج الموجه نحو الصادرات. من الواضح أن مثل هذه السياسات تحافظ على البنية الاقتصادية الحالية للدول وتؤثر على الأسعار وبالتالي تؤثر على الدخول الحقيقية للأفراد. كما أن الاهتمام بقطاع الصادرات، والذي يجلب العملات الصعبة في الدول النامية، كان من المتوقع أن يزيد الدخول للأفراد والتي تشكل قوة شرائية للغذاء المستورد. ولكن يعزى كثير من المحللين إلى أن عدم كفاية الغذاء في الدول النامية يعتبر نتيجة لضعف موارد النقد الأجنبي، مما حد من مقدرة الدول النامية للتقليل من استيراد المواد الغذائية بسبب ضعف الإنتاج المحلي نتيجة للعوامل الطبيعية والسياسات الاقتصادية التي من بينها سياسات البنك نفسه. تزايد الاهتمام بالأمن الغذائي في الدول النامية (حصول كل السكان وفي كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية نشطة) بعد تطبيق برامج البنك الدولي، حيث أشارت الدراسات إلى تدني متوسط حصة الفرد من الغذاء في الدول المطبقة للبرنامج مع الزيادة المتصاعدة في السكان. وبالرغم من زيادة متوسط الاستيراد للفرد، إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لتغطية العجز في الإنتاج المحلي. إن الحوافز السعرية وتخفيضات سعر الصرف التي أمرت بها برامج الإصلاح البنوي للبنك الدولي في الدول النامية أدت إلى تحسين وضعية منتجات الصادرات وليس الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي. بالإضافة إلى ذلك، فإن اتجاهات البنك الدولي لتنمية قطاع الصادرات في الدول النامية عن طريق "الميزات النسبية" وغياب السياسات غير السعرية والاستثمارات في البنية التحتية ومدخلات الإنتاج اعتبرت من معوقات الأمن الغذائي في الدول النامية و بالإضافة إلى أن الاتجاه نحو خفض الإنفاق الحكومي لتحسين الميزان الداخلي أثر على العوامل غير السعرية لنمو الإنتاج الموجه نحو الاستهلاك المحلي. كما أن رفع الدعم عن السلع الغذائية في برامج البنك الدولي جعل من الصعب على الفقراء تلبية احتياجاتهم الغذائية نتيجة لضعف القوة الشرائية.

منذ الثمانينات ظل هنالك الكثير من الإحباط بسبب الآثار الاجتماعية لبرنامج البنك الدولي على الشرائح الفقيرة في الدول النامية. وقد أشار كثير من المعلقين على برنامج الإصلاح البنوي (أو الهيكلي) الذي تبناه البنك الدولي منذ الثمانينات إلى عدم كفاية البرنامج التقليدي للبنك لحماية الجهات المتضررة نسبة لقصر مدة البرامج، ضعف التمويل وغياب البرامج التي تدعم الفقراء وغياب تقدير آثار البرامج على توزيع الدخل والنواحي الصحية وغيرها. حتى أن منظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة في نهاية الثمانينات وفي دراساتها عن التكاليف الاجتماعية لبرنامج البنك الدولي في الدول النامية توصلت إلى ضعف برنامج الإصلاح الهيكلي للبنك الدولي وعدم تلبيةه لما أسمته " الجانب الإنساني" في مسألة التصحيح الاقتصادي والهيكلية في الدول النامية. نتيجة

لذلك اقترحت منظمة اليونسيف برنامجا للإصلاح الاقتصادي والهيكلية عن طريق تنمية المقدرات على زيادة الدخل والإنتاجية للمزارع الصغير والمشروعات الصغيرة وذلك بهدف خلق عمالة منتجة لحماية الشرائح التي تتأثر بآثار برامج البنك الدولي التقشفية.

صحيح إن الدول النامية كانت ولا تزال عرضة للكوارث الطبيعية والحروب والأزمات المالية بالإضافة إلى السياسات غير الحكيمه التي قامت بتطبيقها هذه الدول مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بهذه الدول وازدياد معدلات الفقر. كما أنه لا شك أن الدول النامية تحتاج إلى إجراءات هيكلية لتصحيح مسارات اقتصادياتها، إلا أن هنالك أسئلة هامة في هذا الإطار: ماهو نوع الإجراءات الاقتصادية التي يمكن أن تحسن من وضعية هذه الاقتصاديات دون أن تؤثر على معدلات الفقر أو ماهى الإجراءات الهيكلية التي كافح الفقر مباشرة وتعمل على تصحيح الموازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية؟ السؤال الأهم، وفي ظل العولمة، هل لابد من توسيع الترابط بين اقتصاديات الدول النامية مع الاقتصاديات العالمية أم توسيع الترابطات الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية في الدول النامية نفسها؟ الشئ المفقود في برامج البنك الدولي هو كيفية إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية عن طريق سياسات اقتصادية كلية تجعل هذه الاقتصاديات معتمدة ذاتيا ومترابطة قطاعيا لتستطيع مقابلة الاحتياجات الأساسية المتزايدة بزيادة السكان. في إطار معالجة الفقر، المطلوب من هذه السياسات إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وخلق العمالة المنتجة خاصة في مجالات المشروعات الربحية الصغيرة والمدرة للدخل لرفع القوة الشرائية للسكان ولتقليل كثافة الاستيراد للصناعات. ان تركيبة برامج البنك الدولي الحالية والتوجه نحو النمو المعتمد على الصادرات عن طريق تطوير الإنتاج لتنمية الصادرات وزيادة الموارد من النقد الأجنبي باستغلال الحوافز في مجال الأسعار وسعر الصرف قد آثار شكوكا لدى الخللين والاقتصاديين حول مقدرة مثل هذه السياسات على معالجة الفقر المتزايد في العالم النامي، خاصة بعد أن توصلت الدراسات عن مشكلة الفقر في بعض الدول النامية ومنذ العام ١٩٩٧ إلى حقيقة تزايد تعداد الفقراء وانتقال الفقر إلى الطبقات المتوسطة في المجتمعات النامية. من الملاحظ أن هذه النتائج المرعبة تم الوصول إليها من قبل الباحثين قبل اعتراف البنك بما في هذا التقرير. لهذا السبب ولأسباب أخرى متعلقة بعدم المرونة في تغيير برامج، لم يطبق البنك وحتى الآن وبصورة واضحة وفعالة البرامج والسياسات التي تقوم على مكافحة الفقر قبل وبعد حدوثه، كما أن البنك لا ينظر نظرة نقدية لبرامجه وأثرها على معدلات الفقر، و دائما ما يلقي باللائمة على العوامل الخارجية وأثرها على فعالية برامج المطبقة في الدول النامية. حتى في هذا التقرير الأخير لازالت استراتيجية البنك في هذا الإطار كما هي، بخلاف أنه، و في إطار معالجته للفقر في الدول النامية، ركز على اهتمامه بإلغاء وشطب و إسقاط جزء من الديون على الدول الفقيرة وخاصة الدول المتضررة من الأزمات والكوارث الطبيعية والصراعات، بالإضافة إلى المساعدات الفية لدول آسيا وروسيا وذلك خلال الأزمة المالية التي مرت بما تلك البلدان. إن التعاطف مع الفقراء من منظور تأثير العوامل الخارجية على اقتصاديات الدول النامية، مع الابتعاد عن النظر في اصلاح برامج البنك الدولي والمنظمات المالية العالمية الأخرى وآثارها على الفقر وتزايد عددية الفقراء ودخول الفقراء الجدد من وجهة نظرنا ما هي إلا

تغليفا للتقارير التي يصدرها البنك بمسحات إنسانية وحفظا لماء الوجه اثر تعرضهم لانتقادات شديدة اللهجة، وليس تمسكا واهتماما بقضايا الفقر في العالم النامي. من المرجح أن هذه التزيينات تأتي أساسا نتيجة للنقد الذي تعرض له البنك منذ بداية الثمانينات ومازال يتعرض له من الخبراء والمراقبين والمحللين الاقتصاديين لأثار برامجهم على الفقراء، دون النظر إلى تغيير الأدوات والبرامج والمنهجية التي يعمل بها البنك الدولي. إن تحذير البنك الدولي من مخاطر تزايد معدلات الفقر وتآكل مستويات المعيشة بين لطبقات الوسطى يجب أن لا ينسيه أولا ضرورة تغيير منهجيته لمعالجة الفقر قبل النظر إلى العوامل الخارجية والتي لا نشك في تأثيراتها السالبة رغم أنها ليست الوحيدة.

على العموم، ما جاء من رؤية حول الجوانب الإنسانية نتيجة للأزمات العالمية في التقرير السنوي للبنك الدولي والمرونة التي تحدث عنها التقرير ولأول مرة نتمنى أن يكون خطوة في سبيل اقناع البنك لاجراء تحولات جذرية في سياساته وبرامجه الاقتصادية والتنموية في الدول النامية والنظر إلى مجمل قضايا الفقر والبعد الاجتماعي بصورة أكثر شمولاً و موضوعية وفعالية، بدلا عن تعديل آليات خبرائه، كما جاء في التقرير، مع الإبقاء على برامجه كما هي. كما نتمنى أن يكون للعالم الجديد الذي يبني على العولمة وتحرير التجارة بعدا اجتماعيا وإنسانيا حقيقيا وقربا من الفئات الفقيرة باستخدام أدوات أكثر فعالية في الوصول إلى الفقراء مباشرة. إن ماتم في الاجتماع السنوي للبنك الدولي في العام ١٩٩٩ م من توصيات بالأخذ في الحسبان البعد الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية والوصول إلى ماسمى بالتنمية الاقتصادية الفعالة التي تساهم بالحد من معدلات الفقر، نعتبرها مجرد شعار مالم تنعكس على برنامج البنك و تترجم إلى واقع عملي أكثر فعالية من الإجراءات التي اتخذت حتى الآن. كما نحذر من غياب الاهتمام العاجل بهذه القضية العالمية مما سيفقد العالم السيطرة عليها نظرا لسرعة اتساع وتفاقم معدلات الفقر وسوء توزيع الدخل على الصعيد العالمي.

الفجوة بين الفقراء والأغنياء في العالم وظاهرة الفقر

ان الاجتماعات المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي عقدت في نهاية سبتمبر من العام ١٩٩٩، ركزت على اهتمام المؤسستين بمعالجة أزمة الفقر والديون في الدول النامية، حتى أن رئيس البنك الدولي جيمس وولفنسون أكد أنه في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي يتعافى فان الفقر يتنامى، وأن فقراء العالم زادوا بمعدل مائة مليون في العشر سنوات الأخيرة. كما يقل دخل نصف سكان العالم (أي ما يعادل حوالي ثلاثة مليار نسمة) عن دولارين في اليوم! منهم مليار عاطل عن العمل وأكثر من مليار يعيشون تحت خط الفقر العالمي حيث يبلغ متوسط دخل الفرد السنوي ٣٦٥ دولارا في العام أو ما يعادل دولارا واحدا في اليوم. تقرير التنمية العالمي أشار إلى أن ثلاثة أحماس سكان العالم الثالث البالغ عددهم ٤،٤ بليون نسمة يفتقدون الصحة العامة وثلثهم يعيش على ماء الشرب الملوث، وربعهم يفتقدون السكن المعقول، وخمسهم مصابون بسوء التغذية.

أشار تقرير التنمية العالمي الصادر هذا العام من البنك الدولي أن أغنى عشر دول في العالم تتقدمهم سويسرا (بمتوسط دخل الفرد ٤٠ ألف دولار) يليها حسب الترتيب النرويج، الدنمارك، اليابان، سنغافورة، الولايات المتحدة الأمريكية، النمسا، ألمانيا، السويد وبلجيكا. وفي نفس الوقت أوضحت الإحصائيات الصادرة من مؤسستي (ميرل لينش) و (جيمنى كونسلتنج) أن أثرياء العالم بلغوا ستة ملايين شخص تزيد ثروة الواحد منهم على المليون دولار. ارتفعت ثروة هؤلاء الأغنياء من ١٩ تريليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٢٢ تريليون دولار في العام ١٩٩٨. كما إن تباطؤ النمو الاقتصادي في آسيا والمشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها البرازيل وروسيا وتقلبات سوق الأسهم العالمية لم تؤثر سلبا على ثروات مليونيرات العالم نسبة لارتفاع نسبة النمو الاقتصادي العالمي واحتفاظ أثرياء جنوب شرق آسيا بجزء كبير من أصولهم المالية خارج دولهم لذا لم يتأثروا بالصدمة الاقتصادية هنالك. بلغت نسبة أثرياء الولايات المتحدة وأوروبا حوالي ٦٠% تقريبا من جملة أثرياء العالم، كما أن الأثرياء من قارات أفريقيا وأمريكا اللاتينية بدأوا يفقدون مواقعهم من خارطة أغنياء العالم! كما أوضحت الإحصائيات والمؤشرات أن الأصول المالية لأغنياء العالم سوف تنمو بمعدل ٩% في السنين القادمة، ومن المتوقع أن تصل أصول الأغنياء إلى حوالي ٣٣ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٠٣!

في نهاية التسعينات استحوذ خمس سكان العالم الذين يقطنون في الدول الغنية على ٨٦% من الناتج القومي الإجمالي العالمي (قيمة الإنتاج من السلع والخدمات في العالم). الفرق بين الدخل بين الدول الخمس الغنية والدول الخمس الفقيرة بلغ ٧٤ إلى ١ في العام ١٩٩٧، حيث ارتفع من ٦٠ إلى ١ في العام ١٩٩٠. وأشارت تنبؤات البنك الدولي إلى توسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء حيث سيزيد معدل نمو الدخل في الدول الغنية التي تشكل ثلث دول العالم في حين سيتوقف النمو في الدول الفقيرة التي تشكل نسبة الثلثين من دول العالم!

هذه الأرقام توضح جليا توسع الهوة بين الفقراء والأغنياء في وبين دول العام بنهاية القرن العشرين وتنذر بكارثة مستقبلية على مستوى توزيع الدخل على النطاق العالمي، خاصة بعد العولمة والتي تستوجب التأثير المباشر لما يحدث في اقتصاديات العالم. من الأسباب الأساسية للفقير في الدول النامية البرامج التي تصاحب القروض. حتى إجراءات المنظمات الدولية التي تقرض الدول النامية (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي) تهدف إلى إعادة التوازن لاقتصاديات الدول التي تطلب القروض للمساعدة في تحسين موازينها الخارجية، دون مراعاة للجوانب الإنسانية في مسألة التصحيح الاقتصادي ومنها محاولة معالجة الفقر أو حتى إدخال إجراءات مكملية للبرنامج الاقتصادي من شأنها إزالة أي آثار لهذه البرامج على معدلات الفقر قبل حدوثه. كما أن المؤسستين الماليتين العالميتين لا تغيران استراتيجيتهما في مجال الشروط، ولا تتحملان تبعات الفشل الذي يحدث جراء تطبيق البرامج التقشفية التي تصاحب القروض وتعمل على زيادة حدة الفقر في البلدان النامية. في الحقيقة تنحصر جهود الصندوق والبنك في إيجاد اتفاق سياسي على برامج دون النظر إلى تلك البرامج بصورة نقدية، والتي تهدف (كما في حالة برامج البنك الدولي) إلى تحسين فعالية الاقتصاد في المدى المتوسط عن طريق إجراءات من شأنها تحسين الحوافز السعرية للمنتجين، وبخاصة سعر الصرف وتحرير الأسواق والتجارة الخارجية، بينما يهدف الصندوق إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات في المدى القصير عن طريق إجراءات تقشفية تكبح جهاج الطلب الكلي مثل تخفيض الإنفاق الحكومي، رفع الدعم عن السلع، وقف نمو الأجور، رفع أسعار الخدمات العامة، تحجيم الاستدانة من النظام المصرفي والاستهلاك الحكومي. ومن الملاحظ أن هذه الإجراءات تحد من الطلب الكلي وترفع معدلات الأسعار مما يكون لها تأثير سلبي مباشر على القوة الشرائية للفقراء في الدول المطبقة لبرامج الصندوق والبنك.

صحيح أنه من غير المعقول مطالبة الصندوق والبنك في ظروف وحجم الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالدول الفقيرة لحماية كل ذوى الدخل المحدود من الفقراء، ولكن لا بد من الإسهام المتساوي لعبء الإصلاح الاقتصادي ومقابلة الحاجيات الأساسية للفقراء في الدول التي تطبق برامج هذه المؤسسات. إذا كانت برامج البنك والصندوق الدوليين بعيدة كل البعد عن معالجة الفقر، بل وإنما إحدى الأسباب لمشكلة الفقر في الدول النامية، فكان لا بد من إيجاد آليات أخرى. لذ كان هدف الخطة الجديدة التي وافق عليها وأقرها الصندوق والبنك في اجتماعهما المشترك الأخير هو إعفاء الدول الأكثر فقرا من جزء من ديونها لكي تستطيع توجيه مواردها لمواجهة الفقر وتطوير الصرف الصحي والتعليمي. ان الوصول إلى الجهة المستهدفة بوضع برامج لإزالة الفقر في الدول الفقيرة عن طريق آلية تمويل المشروعات الصغيرة. هذا يتوافق مع ما جاء في أعمال الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد للعام ١٩٩٨، أمارتيا سين حيث تصور معالجات الفقر في إيجاد المجتمع العادل والذي يوفر الفرص لقدرات الشعوب في الحصول على الدخل عن طريق العمل وزيادة القوة الشرائية للسكان. الجدل الدائر الآن ليس في أهمية المشروعات الصغيرة في معالجة الفقر بل في نوعية المساعدات التي تقدم لهذا القطاع ونوعية

المؤسسات التي يجب أن تقدم هذه المساعدات وطريقة تقديمها. بهذه المعطيات وحسب الإحصائيات تشغل المشروعات الصغيرة على الأقل ٤٠% من العمالة في الدول النامية وتساهم في زيادة الدخول والاعتماد على المهارات. قد توفر آلية المشروعات الصغيرة فرصة مناسبة في معالجة الفقر، إلا أن هنالك معضلات عملية تتلخص في؛ أولاً: ضرورة وجود التمويل غير المدعوم. لأن التمويل المدعوم أو المقدم في شكل منحة أثبت عدم جدواه. كما أن النجاح الذي تحقق لبنك جرامين بينغلاديش أعتمد على التمويل المؤسسي بسعر الفائدة الجاري ولكن بدون ضمانات. ثانياً: هنالك أسئلة هامة تتلخص في كيفية التعامل بين مؤسسات عالمية والفقراء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. المؤسسات الخاصة والحكومية تعاني من بعض العوائق التي تحد من عملها في تقديم خدمات ومساعدات متكاملة للمشروعات الصغيرة. هذه العوائق تتمثل في تقديم خدمات لا تتناسب مع طبيعة تخصصها وبالتالي لا تؤديها بكفاءة عالية. كما تعاني هذه المؤسسات الخاصة والحكومية من اللامركزية في تقديم خدماتها. عدم الاعتراف في كثير من الأحيان بالمؤسسات الخاصة من قبل الحكومات، علاوة على عدم قبول الحكومات مبدأ وجود جهات مستقلة غير منافسة للحكومة لدعم المشروعات الصغيرة، أدى إلى تقليص فعاليتها. ان آلية الحكومة أثبتت فشلاً ذريعاً. وأثبتت التجارب في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة أن الحكومات يجب ألا تدعم المشروعات بنفسها. بل يجب أن يتمثل دور الحكومة في خلق الجو الملائم ودعم المؤسسات التي تقوم بالعمل نيابة عنها. ثالثاً: أثبتت التجارب الناجحة المتعددة أن الدافع القوي لخلق أصحاب أعمال ناجحين يأتي بالعمل في ظروف الشدة أكثر من ظروف المساعدات والدعم. أي اتجاه لتقديم الدعم بشروط ميسرة، كما اقترح الصندوق والبنك الدوليين، ولكن حتى إذا توفرت الآلية المناسبة، فقد تكون له عواقب عكسية. علاوة على ذلك، إذا كان الاتجاه لمساعدة أصحاب الأعمال أكثر مما يجب، فإن ذلك يقلل من فرص النهوض بقدراتهم الإدارية، والإنتاجية، والتسويقية، والابتكارية الخ. غير أن هذا لا يعنى أننا ننكر أهمية المساعدات، ولكن لا بد لأصحاب الأعمال من استيعاب حقيقة أن المساعدات لا بد لها أن تكون جزئية ولا بد لها أن تقف عند حد معين لأنها حققت أهدافها أو لأنها فشلت في تحقيق ذلك.

أخيراً، حتى يتوصل العالم لأي إجراءات من شأنها مكافحة الفقر والتخفيف من الهوة بين الأغنياء والفقراء في العالم سيأخذ وقتاً. حتى يتم ذلك، ستكون الهوة بين الفقراء والأغنياء ومشكلة الفقر في الدول النامية في تزايد مضطرد.

إشكالية الفقر - من هو المسئول وما هو الحل؟

اختتم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اجتماعهما المشترك نصف السنوي للعام ١٩٩٩ دون أن يصدرا قرارات ذات وزن أو قيمة كبيرة بشأن مسألة الفقر في العالم النامي. يأتي هذا الاجتماع المثير للجدل في ظروف توقع الكل أن تكون ضربة البداية للنظر إلي التغييرات المطلوبة في المؤسساتين. بل كان من المتوقع أن يتم في هذا الاجتماع التداول حول السياسات الاقراضية والإصلاحية والتنمية التي تنتهجها المؤسساتان حيال البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل والطرق الكفيلة بمعالجة الفقر. وكانت النتائج التي توصل إليها الاجتماع أقرب إلى وعود أكثر منها نتائج واضحة حيال تخفيف الفقر وذلك عبر الدعوة إلى تخفيف عبء الديون عن الدول الفقيرة. وعلى العكس تماما ركزت النتائج على أهمية تقديم مساعدات لتفادي الأزمات المالية العالمية في المستقبل باعتبارها القضية الأساسية للمؤسساتين. أثار هذا الاجتماع كثير من الجدل حول التغييرات التي يجب إدخالها في المؤسساتين لمواكبة التغييرات الاقتصادية العالمية ومعالجة الفقر، كما صاحبت الاجتماع المشترك مظاهرات من الناشطين في النقابات العمالية والمدافعين عن الفقراء و حماية البيئة تتهم السياسات الاقتصادية للبنك والصندوق وتعتبرها المسئول الأول عن زيادة معدلات الفقر في العالم النامي و تدمير البيئة. هذه المظاهرات، وكما اعتقد المحللون، وان لم تكن قد حققت الكثير الآن، إلا أنها قد يكون لها صداها في المدى القريب وذلك في الإسراع بعملية التغيير في المؤسساتين، أو حتى إدخال تعديلات جوهرية على هيكل السياسات التي يتهمها الكثير من الاقتصاديون والمحللون والمراقبون لأداء المؤسساتين بأهما ذات تلعب دورا كبيرا في خلق أزمة الفقر. ما يهمننا في هذا المقال هو مسئولية إحداث الفقر و اراء المؤسساتين حول مسألة معالجة الفقر من خلال الاجتماع المشترك.

من الواضح أن البنك والصندوق يؤمنان تماما بخطورة مشكلة الفقر على النطاق العالمي و المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و التي سوف تظل حتى الدول الغنية نفسها من جراء تفاقم أزمة الفقر، خاصة إذا علمنا أن حوالي ربع مليون إنسان يموتون يوميا نتيجة الجوع حتى في دول غنية كالولايات المتحدة الأمريكية. ان إيمان المؤسساتان بخطورة الفقر يأتي من أقوال القائمين على أمرهما. فقبل فترة أعلن رئيس البنك الدولي أن أكثر من ٣ مليار شخص، وهو معدل اخذ في الازدياد، يعيشون دون حد الفقر. كما حذر مدير عام الصندوق إلى ضرورة أن يستمع العالم إلى أصوات الفقراء نتيجة لتهديدها السياسية والاقتصادية. نحن الآن نعيش في واقع الفقر المتزايد على النطاق العالمي، كما أن الطريق إلى المعالجة الشاملة لابد أن يمر بمناقشة موضوعين أساسيين، هما المسئولية عن تفاقم الفقر وكيفية المعالجة.

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ينسبان ازدياد معدلات الفقر في الدول النامية إلى مؤثرات خارجية ، وليس بسبب برامج وبرامج بعض المؤسسات الدولية بصفة عامة في الدول النامية! ولاشك أن الاهتمام

بالتسلح بتشجيع وإغراء من الدول الصناعية يعتبر من أسباب الفقر. كما أن للفساد الذي استشرى بين الشعوب الفقيرة دور، هذا بالإضافة إلى الصراعات والحروب القبلية والمجاعات وسوء التغذية الناتجة عن شح الأمطار وغياب سياسات وبرامج وقائية وبرامج للأمن الغذائي كما يحدث الآن في إثيوبيا حيث يواجه الآن أكثر من ٨ ملايين نسمة خطر المجاعة، بالإضافة إلى الكوارث والزلازل والأزمات الاقتصادية نتيجة لضعف السياسات التي تنتهجها تلك البلدان. لكن هذا لا يعفى البنك والصندوق من المسؤولية. ففي تعليق ساخر على المظاهرات التي اندلعت إبان الاجتماع المشترك للمؤسستين العالميتين أشار أحد المشاركين، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى أن توجيه اللوم للبنك في مسألة الفقر مثل توجيه اتهام للصليب الأحمر بالتسبب في إشعال الحرب العالمية الأولى والثانية؟! وفي إشارة إلى غرابة أن تتهم الجهة التي تعمل على معالجة الفقر بالضلوع في مسيئته. وعلى العكس من ذلك يرى المتظاهرون أن الصندوق والبنك هما السبب الأساسي لكارثة الفقر في العالم النامي، نتيجة لبرامجهما وسياساتهما التقشفية والتي تعمل على إجبار الدول الفقيرة التي تطلب العون على وقف دعمها للمشاريع الاجتماعية والتعليمية والصحية والحاجيات الأساسية الأخرى كجزء أساسي من البرنامج الذي تسوقه هاتان المؤسستان.

يرى الصندوق والبنك أن الطريق إلى خفض الفقر ليس في غض النظر عن الاقتصاد العالمي ومشكلاته الاقتصادية الكلية. هذا يعني أننا إذا قمنا بوضع حلول إلى الموازنات الاقتصادية المالية الكلية على نطاق العالم فإن ذلك كفيل بتقدمنا خطوات نحو معالجة الفقر. يأتي هذا الرأي ضمن أقوال رئيس اجتماعات اللجنة النقدية والمالية في المؤتمر، وزير المالية البريطاني، بأن الرسالة الموجهة للمتظاهرين هي "أن الطريق المؤدى إلى تخفيف الفقر في مختلف أرجاء العالم هو أن لا ندير ظهورنا للاقتصاد العالمي أو نتراجع عن التعاون الدولي". ربما كان ذلك من أهم الأسباب التي جعلت نتائج الاجتماع المشترك تركز أكثر على الأزمات والسياسات المالية العالمية أكثر من النظر إلى قضية الفقر بصورة مباشرة. في الاجتماع المشترك للبنك والصندوق تم النظر إلى قضية الفقر فقط من منظور تخفيف حدة الديون التي أثقلت كاهل الدول الفقيرة دون محاولة لإيجاد حلول مباشرة أو حتى المساس بجوهر السياسات المالية والنقدية الحالية. هذا يفسر موافقة الدول الغنية السبع هذه الأيام على شطب ديونها على الدول الفقيرة. وترى المؤسسات الماليتان أن عبء الديون على الدول الفقيرة تمتص مبالغ كبيرة لسدادها، تحتاج إليها الدول النامية في مجال التعليم والصحة والسكن والماء والمرافق الصحية والتغذية الصحية الأساسية، ولذلك فإن إعفاء الدول الفقيرة من ديونها سيساعد على تخفيف حدة الفقر. هذا الزعم صحيح ولكنه يمثل جزءاً ضئيلاً من حقيقة تفشى الفقر في العالم. الغريب أن هذا كل ما استطاعت هذه المؤسسات عمله من أجل معالجة الفقر في هذا الاجتماع التاريخي وبعد الضجة التي أحدثتها المظاهرات التي لازمت ذلك الاجتماع. ربما أن قرار شطب الديون جاء لإرضاء المعارضين وليس كإجراء حقيقي أو نقلة نوعية في عمل هذه المؤسسات. ومن الملاحظ أيضاً أنه لم يتم التطرق لمسألة اهتمام البنك والصندوق بمكافحة الفقر بطريقة مباشرة عن طريق تغيير السياسات والبرامج، بالرغم من توقع المراقبين و من النقد الذي وجه إلى سياسات المؤسساتين في المساهمة في إيجاد الفقر. حتى توفير القروض الميسرة للحد من الفقر على المدى البعيد والتي تبناها البنك الدولي من خلال مجموعة استشارية كونها في الفترة الماضية لا يتوقع لها أن تغطي

أكثر من ١٠٠ مليون أسرة فقط في العام ٢٠٠٣ على نطاق العالم مقارنة بتقديرات وصلت إلى أكثر من ثلاثة مليارات فقير يقعون تحت دائرة الفقر المدقع على نطاق العالم غنيه وفقيره. من الواضح أيضا أن البنك والصندوق قد تخليا عن آلية القروض الصغيرة لإخراج الفقراء من دائرة الفقر، والتي أثبتت جدواها على الأقل في دول آسيا، بالاشارة إلى الجهد الشعبي والحكومي والمصارف المتخصصة والاجتماعية في هذا النوع من التمويل كبنك (جرامين) في بنغلادش. كما أن البنك والصندوق لا يقدمان مساعدة تذكر لمثل هذا الجهد بالرغم من أنه يساعد بعض الفقراء على تملك وسائل الإنتاج اللازمة لخلق الدخول.

ان النظر إلى إعفاء الدول الفقيرة من ديونها ما هو إلا البداية الأولى في المعالجة. كما أن جهود معالجة الفقر في المدى القريب في رأينا تحتاج إلى التزام إنساني في المقام الأول والنظر إلى مجمل قضايا الفقر والبعث الاجتماعي بصورة أكثر شمولاً وبآلية دولية جديدة. ان اقتراح رئيس البنك الدولي بضرورة وجود آلية عالمية تشمل دول العالم جميعها، المؤسسات المالية والأمم المتحدة ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد اقتراح معقول. فسوف تعمل هذه الآلية المقترحة عن طريق إعادة النظر في الموارد المالية والموارد الغذائية العالمية وإعادة توزيعها أو استقطاع جزء منها عن طريق ضريبة محددة والاستفادة منها في التنمية الاجتماعية على المستوى العالمي بما في ذلك معالجة الفقر في الدول الصناعية على المديين القصير والطويل على أن تعتبر هذه القضية قضية عالمية وليست قضية دول بعينها. ومن المهم أن تقوم الأمم المتحدة بتبني قضية المعالجة وتسخر لها الأموال اللازمة عن طريق صناديق عالمية متخصصة تجمع أموالها من الفوائض المالية للدول ومن التبرعات وأموال المنظمات والمؤسسات والضرائب التي نرى أن يتم فرضها إجباريا على كل قادر على نطاق العالم. أما على المدى البعيد فالنظر إلى أصل المشكلة هو الأهم. ويجب أن لا يدير البنك والصندوق ظهرهما عن إعادة النظر وبصورة جدية في سياساتهما الاقتصادية التي لاشك أن لها آثار جانبية عميقة على معدلات الفقر. إذ لا بد من الأخذ في الحسبان البعد الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية ومهاجمة الفقر بطريقة مباشرة.

أخيرا لا بد من القول أنه لا يعقل أن نعيش في عالم ينام فيه الناس جياعا ويحرم أطفالنا من الغذاء والتعليم الأساسي والرعاية الصحية ويموت بعضا منا جوعا بسبب نقص الأغذية، ولا يتوفر لبعضنا حتى أساسيات المعيشة من مأكلا ومشرب وصحة ورعاية اجتماعية ويقف المجتمع الدولي عاجزا عن إيجاد الحل الناجع. هذه مشكلة عالمية وإنسانية في نفس الوقت وقد ان الأوان للالتزام الكامل من جميع الأطراف بحلها. ان المشكلة تكمن في غياب الالتزام الإنساني والآلية العالمية التي يمكن استغلالها لتتكاتف الجهود من أجل عالم خالي من العوز والحاجة. كما ان التأخير في معالجة هذه القضية، والتي نعتبرها فضيحة ومأساة عالمية نشترك فيها جميعا دولاً ومؤسسات وأفراد، وسيفقد العالم السيطرة عليها نظرا للسرعة في اتساع وتفاقم معدلات الفقر يوما بعد يوم.

مبادرات معالجة أزمة الديون الخارجية في الدول الفقيرة

أطلقت أزمة الديون في الدول الفقيرة والأكثر فقرا برأسها مرة أخرى بعد طول غياب وذلك بطرحها في الاجتماعات المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سبتمبر من العام ١٩٩٩. كما شكلت أزمة الديون اهتماما كبيرا في التقرير الذي أصدره البنك الدولي للعام المالي ١٩٩٩ تحت عنوان "آفاق الاقتصاد العالمي والبلدان النامية ٢٠٠٠". في تلك الاجتماعات حيث وافقت المؤسسات الماليتان العالميتان على تخفيف الديون على الدول الأشد فقرا عن طريق تقديم دعم سريع لهذه الدول. تهدف الخطة إلى مساعدة ٣٦ دولة من الدول الأكثر فقرا على التخلص من أعباء ديونها وشطب نحو ١٠٠ مليار دولار أمريكي من الديون المستحقة عليها. بالإضافة إلى ذلك كانت هنالك خطة في العام ١٩٩٦ كلفت ٢٧,٥ مليار دولار لتخفيف الديون انتهت بالفشل نتيجة لتخوف صندوق النقد الدولي من بيع جزء من احتياطياته من الذهب نظرا لانخفاض أسعاره. كما بادرت بريطانيا بإلغاء ديونها المستحقة والبالغ قدرها مليار دولار أمريكي على الدول الإحدى والأربعين الأكثر مديونية في العالم، تمشيا مع القرار الذي اتخذته مجموعة الدول الصناعية السبع في يونيو من العام الماضي بشطب سبعة مليارات دولار من الديون المستحقة على الدول الأكثر فقرا في العالم. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أصدرت تصريحات مماثلة بشطب ديون الدول الأكثر فقرا تمشيا مع مبادرة مجموعة الدول الصناعية السبع. وقد جاء في الأخبار أن لجنة الاتصال، وفي إطار منظمة الوحدة الإفريقية، قد بدأت تحركا واسعا بعد قمة سبتمبر ١٩٩٩ من أجل إيجاد حلول لمشكلة الديون الإفريقية التي بلغت ٣٥٠ مليار دولار أمريكي حتى نهاية العام ١٩٩٨، والتي تشكل ٦٦% من الناتج الإجمالي، وأكثر من ٣٠% من قيمة الصادرات، بينما بلغت خدمة الديون ٣١% من حجم الصادرات السنوية. تأتي هذه المبادرات في الوقت الحالي نظرا لملاحظة المؤسسات المالية العالمية أنه وفي وجود خدمة الديون التي بلغت أكثر من ٥٠% من قيمة الصادرات وبلوغ حجم الديون أكثر من ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ١٠% من قيمة الصادرات في كثير من الدول الفقيرة يكون من الصعب على الدول الفقيرة محاولة الإصلاح الاقتصادي ومعالجة مشاكل الفقر المتنامية فيها.

كانت الآليات التي يتبعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إلى نادى باريس والبنوك التجارية العالمية والديون الثنائية و المؤسسات المالية الأخرى عند معالجة أزمة الديون تتلخص في خلق أو تدعيم إدارات الديون بالدول المستدينة وذلك عن طريق الدعم الفني بالإضافة إلى إعادة جدولة الديون لفترة أطول مما يزيد من أعباء خدمتها. ففي أفريقيا مثلا وفي فترة الثمانينات عملت أكثر من ٢٥ دولة على إعادة جدولة ديونها مع المؤسسات المالية العالمية والبنوك التجارية العالمية بمقدار ٩٩ مرة. حيث يتم إعادة جدولة الديون بشروط قاسية على الدول الفقيرة منها تعويم العملات الوطنية ورفع الدعم عن السلع وغيرها من الشروط التي لها أبعاد اجتماعية وتضخمية. إعادة الجدولة، بالرغم من أنها تعفى الدول المدينة من الدفع لفترة، إلا أنها تفاقم من حجم المشكلة

وتزويد حجم الدين الخارجي. وقد استعرض تقرير البنك الدولي للعام ١٩٩٩ التجربة الجديدة التي يزمع البنك القيام بها من أجل تفعيل مبادرة شطب وإلغاء وإسقاط جزء من ديون الدول النامية الموقعة عام ١٩٩٦ وذلك عن طريق إنشاء صندوق خاص لهذا الغرض يتولى شراء وإلغاء ديون الدول الأكثر فقرا. كما تعرض التقرير إلى تيسير وخفض الديون للدول المتضررة بالأزمات، الكوارث الطبيعية و الصراعات.

لا يبتغى الخبراء في الترتيبات الجديدة لتخفيف حدة الديون ويرون أهمية إلغائها بالكامل لاعتبارات من أهمها أن الدول الفقيرة دفعت أكثر من أصل الدين المترتب عليها عن طريق آلية جدولة الديون من ناحية وعظم تبعات خدمة الديون من ناحية أخرى. كما يرون عدم التزام الدول الغنية بتنفيذ وعودها بالإضافة إلى أن مثل هذه الإجراءات ما هي إلا مسكنا للآلام في المدى القصير ولا تساعد على الاستمرار في الإصلاح الاقتصادي ومعالجة قضية الفقر. بالإضافة إلى أن الشروط التي ترتبط بمثل هذه المساعدات من الصعب على الدول النامية الالتزام بها. أخيرا تحدث الخبراء عن سوء الإدارة وانتشار الفساد بين المسؤولين في الدول الفقيرة مما جعل كل أنواع المساعدات لا تأتي أكلها.

غنى عن القول إن مبادرات المؤسسات المالية العالمية ومجموعة الدول الصناعية السبع تصب في الاتجاه الصحيح نحو تخفيض حدة الديون على العالم النامي، إلا أننا لا نتوقع إلغاء كل الديون نسبة لان تركيبة الديون وبالإضافة إلى الديون المستحقة إلى المؤسسات المالية والديون المستحقة من الاتفاقيات الثنائية، تحتوى على ديون المؤسسات الخاصة والبنوك التجارية العالمية والتي تشكل على أقل تقدير نسبة ٢٥% من الديون المستحقة. علما بأن هذه الديون يصعب إسقاطها أو تخفيضها.

لمعالجة أزمة الديون في الدول الفقيرة لا بد من معرفة هيكل الديون نفسه. إذ أن نسبة كبيرة من الديون المتعلقة بالدول الأقل نموا تعتبر ديون رسمية مقدمة بواسطة عدد قليل من مؤسسات التمويل العالمية والتي من السهل تنظيم عملية هيكلتها وإلغائها. من الواضح أن تجربة إعادة الجدولة لم تجدي، كما أن تجربة رومانيا في أواخر الثمانينات والتي خفضت حجم الدين من مواردها بصورة متسارعة من ٨ مليار دولار في العام ١٩٨١ إلى ١٩٩ مليون فقط بحلول العام ١٩٨٩، دفع ثمنها الشعب الروماني فقرا مدقعا وانحسارا لمعدلات النمو الاقتصادي. في المقابل لهذه التجارب هنالك عدة مقترحات لمسألة تخفيف حدة الديون من أهمها بيع الديون لشركات أجنبية بالعملة المحلية واستثمارها في البلد نفسه لمصلحة هذه الشركة وبامتيازات مغرية جدا يأتى لمصلحة كل الأطراف. في الحقيقة هذا ما تحاول مصر القيام به حاليا لجزء يسير من ديونها. من الطرق الأخرى لمقابلة الديون الخارجية هو دفع نسبة محددة من عائدات الصادرات بصرف النظر عن حجم الديون المستحقة وبدون أعباء إضافية بعد الاتفاق مع الدائنين، خاصة إذا تمت الموافقة على ذلك من قبل المؤسسات المالية العالمية. هذا بالفعل ما قامت به البرازيل في بداية الثمانينات حيث صرحت بعدم مقدرتها على خدمة الديون وحددت نسبة من الصادرات للتسديد سنويا.

على كل، فإن أي من الطرق المذكورة أعلاه أو أي طريقة أخرى يمكن اتباعها لتخفيف أو إسقاط الديون على الدول الفقيرة لا يجب أن تجعلنا نغفل عن أهمية مساعدة الدول الفقيرة لنفسها لتخطى عقبة تأثير الديون على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. يأتي ذلك بالالتزام في المستقبل بإنفاق القروض على مشاريع إنتاجية تعود بعائد للتسديد والعمل على خلق إدارة فاعلة لتحديد أهمية وصرف وسداد الديون، هذا بالإضافة إلى الحد من الإنفاق العسكري إلا في حالة الضرورة القصوى، والاهتمام بالأولويات الاقتصادية المتمثلة في الإنتاج و البنية التحتية مع الاهتمام بالشرائح الفقيرة.

آليه مقترحه لمعالجة الفقر على النطاق العالمي.

كما يعلم سيادتكم وحسب ما جاء في التقارير بأن ثلاثة أخماس سكان العالم الثالث أي ما يعادل ٤،٤ بليون نسمة يفتقدون الصحة العامة وثلثهم يعيش على ماء الشرب الملوث، وربعمهم يفتقدون السكن المعقول، وخمسهم مصابون بسوء التغذية. كما أن شريحة كبيرة من سكان العالم تعيش على أقل من دولار اليوم. هذه المعطيات توضح جليا توسع هوة الفقر و الفقر النسبي بين الفقراء والأغنياء في و بين دول العام بنهاية القرن العشرين وتندّر بكارثة مستقبلية على مستوى توزيع الدخل على النطاق العالمي. إن جهود معالجة الفقر في المدى القريب لازالت متواصلة وقد تكون حققت بعض النجاحات ولكنها، في رأينا، تحتاج إلى التزام إنساني في المقام الأول والنظر إلى مجمل قضايا الفقر والبعد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للفقر بصورة أكثر شمولا وباليات دولية وليست إقليمية أو قومية أو فردية فحسب. هنا لابد من القول أنه لا يعقل أن نعيش في عالم ينام فيه الناس جوعا ويمر أطفالنا من الغذاء والتعليم الأساسي والرعاية الصحية ويموت جزء منا جوعا بسبب نقص الأغذية، ولا يتوفر لبعضنا حتى أساسيات المعيشة من مأكول ومشرب وصحة ورعاية اجتماعية ويقف المجتمع الدولي عاجزا عن إيجاد الحل الناجع. هذه مشكلة عالمية وإنسانية في نفس الوقت وقد آن الأوان للالتزام الكامل من جميع الأطراف بحلها. إن جزء كبير من المشكلة يكمن في غياب الالتزام الإنساني والآلية العالمية التي يمكن استغلالها لتكاتف الجهود من أجل عالم خالي من العوز والحاجة. كما إن التأخير في معالجة هذه القضية، والتي نعتبرها مأساة عالمية لا بد أن نساهم فيها جميعا دولا ومؤسسات وأفراد، سيفقد العالم السيطرة عليها نظرا للسرعة في اتساع وتفاقم معدلات الفقر يوما بعد يوم.

كما يعلم سيادتكم أن هنالك آليات متعددة تحاول إزالة كابوس الفقر عن العالم ولكن هذه الآليات بالرغم منة نجاح بعضها وفشل الآخر، تحتاج إلى دفعات مؤسسية وعالمية لان القضية ليست قضية دولة واحدة أو فقراء في منطقة جغرافية أو في قارة أو إقليم بعينه. قضية الفقر قضية إنسانية وعالمية، لذا لابد من تدخل الأمم المتحدة بصورة أكبر، خاصة وإننا مقبلون على الاجتماع العام للأمم المتحدة في الألفية الثالثة.

في هذه الرسالة نود أن نقترح على الأمم المتحدة آلية عالمية تشمل كل دول العالم وتتمثل في إعلان يوم من كل عام لمعالجة الفقر على النطاق العالمي وذلك بموافقة كل دول العالم المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة والمنظمات التطوعية على نطاق العالم والحكومات والأفراد من أصحاب رؤوس الأموال والأفراد العاديين. حيث

يسخر كل وسائل الاتصال من إذاعات وقنوات تلفزيونية وصحف ومجلات حكومية وخاصة ووكالات أنباء وغيرها من وسائل الاتصال المقروءة والمسموعة وذلك بهدف تحقيق الآتي:

١. تنبيه العالم بالمخاطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للفقير ووضع خريطة للفقير والفقراء على نطاق العالم والتنبيه بتطورات الفقر والتذكير بالإحصائيات عن الفقر في العالم ونشر نتائج الدراسات بكل اللغات في موضوعات الفقر واليات المعالجة للاستفادة منها على نطاق العالم وقيام المقابلات والندوات في كل دوله لمراجعة أداء البرامج والسياسات التي تقوم بها كل دول العالم والمنظمات والمؤسسات المالية العالمية في سبيل معالجة الفقر.

٢. العمل على استقطاب الدعم المباشر وجمع التبرعات من الحكومات والأفراد والمنظمات في هذا اليوم عن طريق أدوات الاتصال المباشرة وغيرها، على أن يصب هذا الدعم مباشرة في حسابات واحد من مؤسسات الأمم المتحدة ويوزع سنويا على العالم الفقير في الدول النامية والمتقدمة على السواء وذلك وفقا لآلية منها، عل سبيل المثال، مستوى دخل الفرد والدخل القومي وعددية الفقراء في كل دولة. كما يمكن توزيع نسب من المبالغ التي تستقطب من هذا الدعم على المشروعات الناجحة التي تقوم بمساعدة الفقراء على نطاق العالم ودعم البحوث والدراسات التي تهتم بالفقر والفقراء وغيرها من النشاطات ذات الصلة.

٣. بعد وضع الأمم المتحدة خطة طويلة المدى لمعالجة الفقر على النطاق العالمي تبتثق منها خطط عملية سنوية، يستغل اليوم المحدد لمعالجة الفقر لمناقشة ومراجعة مسار الخطة المرحلية للعام المنصرم والياتها ومعرفة ما يجب عمله في حالة القصور، وكيفية تكييف الجهود العالمية للعام المقبل.

أخيرا، هذه الآلية المقترحة لا تعفى كثير من المنظمات والحكومات والأفراد من السعي الحثيث لاجتثاث الفقر على مستوى الدول، ولكنها تعطي مسألة الفقر البعد العالمي والإنساني المطلوب. أتمنى أن تكون الأمم المتحدة بقدر التحدي الذي تواجهه في هذه المسألة مع تمنياتي لها بالتوفيق والسداد.